

محضر الجلسة رقم 359

التاريخ: الثلاثاء 21 رمضان 1442هـ (04 ماي 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السادسة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بالفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 28 أبريل 2021 إلى تاريخه ما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 14 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر جلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة، وأحيل على الحكومة

التي عبرت عن عدم استعدادها للتجواب مع هذا الطلب.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "الطريقة الجديدة لتأهيل القيمين الدينيين".

نقطة نظام؟

تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل توجهت بطلب تناول الكلمة في نهاية الجلسة للحديث على الفرق ديال المواطنين في الشواطئ.. في محاولتهم للذهاب للصفة الأخرى سواء للصفة الأخرى أو إلى سبتة المحتلة.

مع كامل الأسف لـ 4 مرة أو لـ 5، خامس مرة الحكومة ترفض أن تتجواب مع هذه الطلبات، تناول الكلمة في نهاية الجلسة، وهذا يطرح مشكلا السيد الرئيس.

فمن الواجب على المكتب..

السيد رئيس الجلسة:

مشكلة في التسيير؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

طبعاً في التسيير، لأنه من المفروض أنكم تبرمجوها لنا اليوم في الجلسة، إذا كانت مبرمجة أنا أنهى نقطة نظام دياي ونخلي حتى لنهاية الجلسة.

أما إذا ما كانت مبرمجة، فهنا يطرح إشكال، يا إما نخيدو هذيك المادة 168 من النظام الداخلي، يا إما أنه يتبرمج لنا تناول الكلمة، لأنه الأصل كان هو أنه يتم تناول الكلمة وكانت الحكومة احتجت، لأنه ما عندهاش الحق ديال الرد، الآن ملي تعطى لها هاذ النظام الداخلي الجديد الحق ديال الرد أصبحت لا تبدي استعدادها، وهذا إشكال في التعامل ما بين الحكومة والبرلمان.

إذن على مكتب المجلس أن يبادر ويبرمج لنا تناول الكلمة في نهاية الجلسة وأتأكد الحكومة عندها الحق تحي تجاوب، وما عندها الحق ما بغاتش تحي تجاوب، ما تجيش تجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأخبركم بأن هذا الموضوع هذا تمت المناقشة دياي في اللقاء ديال المكتب ديال يوم الاثنين، البارحة.

وفعلا نحن كذلك كمكتب مقيدون بما هو أمامنا من قوانين ومن

تتويجا..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم شكرا لكم على سؤالكم.

جوابا عن هذا السؤال أود أن أؤكد لكم أنه لا مبرر بصدد هذه المسطرة للتخوفات، لأنها من إجراءات هيكلية هذا القطاع، ولأنها في جانب منها لا تزيد عن الملاءمة مع القانون، وذلك:

- أولا، باستبدال تسمية شهادة "التزكية" بمصطلح شهادة "التأهيل"،

قصد التوافق مع الظهير الشريف في شأن تنظيم محام القيمين الدينيين؛

- ثانيا، نسخ القرار الذي كان يخول لمندوب الشؤون الإسلامية دراسة

الترشيحات للقيام بالمهام الدينية، حيث تم إدماج هذه العملية في

الصلاحيات المخولة للمجالس العلمية المحلية بمقتضى الظهير الشريف المتعلق

بإعادة تنظيم هذه المجالس؛

- ثالثا، تأكيد مسطرة التباري لانتقاء القيمين الدينيين من طرف المجالس

العلمية بخصوص المناصب الشاغرة، قد تبينت ضرورة الربط بين فتح

مباراة التأهيل وبين المساجد الشاغرة، جديدة كانت أو شاغرة بسبب وفاة

الإمام أو عجزه، بينما كانت شهادة التزكية تمنح من قبل محليا وكأنها شهادات

مستقلة، على أن المسطرة الجديدة لا تعني الأئمة العاملين الحاصلين على

التزكية من قبل متى أرادوا الانتقال وتوفرت الشروط لذلك.

ومن الفوائد المتوقعة من هذه المسطرة أيضا، ضبط حركة تنقل الأئمة،

إذ أن الحالة التي كانت سائدة في الأعوام الماضية لا تتماشى لا مع المتابعة

الضرورية لتأطير المساجد ولا مع متابعة الحياة المهنية للأئمة، حيث كان يبلغ

عدد التنقلات أكثر من 10.000 تنقل غير مبرمج في العام الواحد.

وبصدد ما ذكرتموه، السيد المستشار المحترم، بشأن الكلام في وسائل

التواصل الاجتماعي حول الأئمة، أود أن أقول لكم إن هذا الكلام متى كان

منصفا لا يجوز أن يتجاهل التأطير القانوني لمهام القيمين الدينيين، هذا

التأطير المقرون بضمانات يكفلها القانون وإنجازات ومكاسب مستمرة،

يشهد بها الواقع، ومن آخر هذه الإنجازات ما أتيح للأئمة المجازين من فرصة

الترقى إلى درجة متصرف من الدرجة الثالثة، سواء بتخصيص عدد من

المناصب المالية كل عام أو بفرصة المشاركة في مباراة الدخول إلى معهد محمد

السادس للأئمة، وقد استفاد من العمليتين هاذ العام 124 إماما مجازا.

مساطر بمعنى أنه ينبغي أن نراجع قوانيننا، ولذلك الحق في الإحاطة أعطي للبرلمانيين، للسادة المستشارين، أعطي الحق للحكومة في أن تحضر من أجل أن تعقب أو لا تعقب، ولكن الوضعية التي عندنا اليوم هو أنه لا يمكن أن تكون الإحاطة إلا باتفاق مسبق مع الحكومة، رأيي، هذا موجود عندنا في النظام الداخلي، كذلك الجواب ديال المحكمة الدستورية فهذا الموضوع وبالتالي نحن أمام إشكال ماثي غير أتتوما، حتى احنا على مستوى التدبير ديانا في المكتب ينبغي أن نراجع القوانين حتى يكون هذا النوع من التوازن الذي نبحت عنه بين البرلمان وبين الحكومة.

شكرا السيد المستشار.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه "الطريقة الجديدة لتأهيل القيمين الدينيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين المحترمين،

الأخوات، الإخوة الأعزاء،

في الحقيقة ارتأى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يضع حدا لعدة إشاعات رامت القيمين الدينيين في بلادنا، فالشيء الذي دفعنا إلى وضع هذا السؤال، السيد الوزير المحترم، حيث أعلن المجلس العلمي الأعلى عن وضع مسطرة جديدة لنيل شهادة التأهيل من أجل ممارسة القيمين الدينيين لمهامهم الدينية، مستعينا بها عن شهادة التزكية التي كان معمولاً بها في السابق، الشيء الذي أثار عدة تساؤلات وتخوفات حول مدى تأثير هذه المسطرة الجديدة على أوضاع القيمين الدينيين، وقد تناولتها بعض مواقع التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية، وكل جهة تفسر هذا التغيير حسب ما فهمته..

وتفاديا لذلك، وتنويرا للرأي العام، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن أبعاد وآثار هذا الإجراء الجديد الذي هم ورشا من أوراش الحقل الديني في بلادنا، وأتم السيد الوزير المحترم الساهر الأمين والحريص على مصالح القيمين الدينيين والمساجد، حسب التوجيهات السامية لمولانا أمير المؤمنين جلاله الملك نصره الله.

فهناك بعض الملاحظات سأدرجها كذلك، هناك بعض القيمين الذين لم يتوصلوا لحد الساعة بمستحقاتهم عن العجز، بحيث هاذي واحد 4 أشهر.. هاذوك الناس التي كانوا موافين تيقبطو ذيك البركة راه هاذي أربعة أشهر ما توصلوش بها، سيما واحنا في رمضان والحاجة، فنلمس الدعم ديالكم، وأتتوما الكفاءة ديالكم والثقة التي تايقين فيكم هاذ القيمين الدينيين، فهنيئا لكم بهذه الاجتهادات، وتتمنى أن تأخذوا بعين الاعتبار كل هذه النواقص

السيد المستشار المحترم،

إن جسم الأئمة محصن بالقانون ويحميه الأئمة أنفسهم من التشويش الذي لا علاقة له بمصالح القيمين، وهو جسم منيع ستأس منه مع مرور الأيام كل أنواع التريص، لأن قوامه مرتبط عضويا بصيانة ثوابت الأمة ولأنه غير مرتبط بنظرة شخص عابر، ولأنه لا يقبل الاستغلال والوصاية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني والمطروح من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على السيد وزير التربية الوطنية الذي سبق واعتذر على المشاركة في هاذ الجلسة.

المجموعة بالطبع تمسكت بسؤالها وبالتالي كنطبقو المادة 292 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، بحيث يخبر السادة المستشارون بين تأجيل السؤال إلى حين حضور السيد الوزير أو التشبث بطرحه في هذه الجلسة، فلكم الخيار السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

وهذا إشكال آخر من الإشكالات التي موجودة في علاقة الحكومة بالبرلمان، اليوم البرلمان حسب الفصل 70 من الدستور، البرلمان يراقب الحكومة، ماشي الحكومة تراقب البرلمان، وحينما يراقب البرلمان الحكومة ملي طرح سؤال في جلسة دستورية على الوزراء أن يحضروا، إلا إذا عندهم شي مبرر ديال الغياب، اليوم أشنو الآية مقلوقة كنتسناو شكون هوما الوزراء التي مستعدين يجيو باش يتكلمو معنا باش يالاه احنا نلقبو على السؤال التي غادي نطرحو عليهم، والواقع أن الرقابة البرلمانية على الحكومة كتكون أسبوعية بما استجد من أحداث.

الدستور كيقول الحكومة خاصها تجاوب داخل 20 يوما، الواقع اليوم أن الحكومة ما كيدخل السؤال ديالنا حتى كتدور 20 يوما وهو خرق صريح فاضح للدستور.

واليوم احنا تشبثنا باش نطرحو السؤال على السيد الوزير لأنه كان حاضرا الأسبوع الماضي وقال كلاما الذي كان لا بد نجابوه عليه، السيد رئيس ما اعطانا ش كيفاش نجابو، اليوم احنا باغيين نجابو السيد الوزير باش نقولو لو بأن الحوار فضيلة، لا يجب التنازل عليها، وأن الحوار مع النقابات كاي ضوابط التي كتحكمو، هو أنه الحوار كيكون مع النقابات الأكثر تمثيلية والنقابة الوطنية للتعليم التي نعتها السيد الوزير بواحد النقابة هي النقابة التي احتلت المرتبة الأولى في انتخابات 2015.

وعلى السيد الوزير أنه يحاور النقابات الأكثر تمثيلية كلها، هوما 6 ماشي 4 التي قال السيد الوزير، وبالتالي فإقصاء النقابة التي احتلت المرتبة الأولى في الانتخابات المهنية يطرح سؤالا عريضا: ما الجدوى من

الانتخابات المهنية التي احنا مقبلين عليها؟ إذا كان الحوار كيخضع للانتقائية ديال المسؤولين وديال الوزراء، لاش احنا غادي نديرو انتخابات ومجندة لها الدولة كلها والمؤسسات ومفتشية الشغل، إلى غير ذلك؟ باش نظمو انتخابات التي ستفرز لنا شكون هي النقابة الأكثر تمثيلية.

ويقول للسيد الوزير ما عندناش النقابة الأولى والثانية، لا كان الترتيب في الانتخابات، واحتلت النقابة الوطنية للتعليم التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المرتبة الأولى في هذه الانتخابات، حتى تحي الانتخابات ديال 16 يونيو وتغير الموازين ما عندنا إشكال، ولكن إلى حدود اليوم مفروض على السيد الوزير أن يستقبل هذه النقابة.

قال السيد الوزير بأنه الذي استقبلهم توجهو بطلب، النقابة الوطنية للتعليم توجهت بـ 2 الطلبات، واحنا كنوجهو اليوم من هذا المنبر طلب على الملاء للسيد الوزير لاستقبال النقابة الوطنية للتعليم والنقابة التي ما استقبلهاش أيضا، لأن جوج دالنقابات ما استقبلهموش، وعليه استقبال جميع النقابات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا.

وننتقل للسؤال الآتي الأول.. نقطة نظام؟ .. تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

احنا نتأسف اليوم على طرح هذا السؤال، رغم أن السيد الوزير غير الأسبوع الذي مضى جابو على 8 دالأسئلة وفي هذه القاعة هذه، وكنتو حاضرين السيد الرئيس.

واحنا نتأسف اليوم هذا السؤال تيتوجه للسيد الوزير، وإذا رجعتو للسيد الوزير البرمجة ديال الجلسات كلها الحضور ديال السيد وزير التعليم هو أكثر حضورا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نقطة نظام..

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال الأول الموجه لقطاع الصحة وموضوعه "وضعية أقسام المستعجلات وغرف الإنعاش".

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، هي فرصة نريد منكم أن تقدموا بعض الإيضاعات حول

وضعية أقسام المستعجلات وغرف الإنعاش، خاصة في ظل الوضعية الوبائية التي لازالت قائمة والتطورات المحتملة، وأيضاً في أفق المشاريع الكبرى التي تنهيا لها بلادنا. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مبروك عواشركم.

في الحقيقة معظم الدراسات الدولية تؤكد بأن نسبة الحالات المستعجلة بالدول تتراوح ما بين 5 حتى 15% من مجموع الوافدين على المستشفيات. وبالمغرب يتوافد أزيد من 6 الملايين شخص في مختلف الأعمار والمناطق سنوياً على أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية، وتقدم الأقسام التي تعمل بحوالي 10% من الموارد البشرية ما يقارب نصف خدمات المستشفى العمومي.

وهذا ما يؤكد حالة الضغط المتواصل على المهنيين العاملين بهذه الأقسام التي تستقبل أحيانا عددا يصل إلى 700 شخص في اليوم، كما هو الحال بالمراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات الجامعية كذلك.

فقامت وزارة الصحة بخلق 15 مصلحة للمستعجلات المتنقلة والإنعاش (SAMU¹) على مستوى مختلف جهات المملكة من أجل التكفل العاجل بالمرضى والحوامل، وكذا ضحايا حوادث السير ونقلهم إلى المستشفيات المرجعية لتلقي العلاجات الضرورية.

تم برمجة العديد من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم هيكلية مسلك العلاجات ودمج جميع وظائف المستعجلات الطبية ابتداء من الحراسة الطبية وانتهاء بخدمات الإنعاش المتخصصة، وتتلخص في الأولويات التالية:

- إعادة تنظيم عملية الاستقبال والتوجيه بمصالح المستعجلات؛
- دعم العرض الصحي للمستعجلات بشبكة واسعة من مستعجلات القرب بلغ عددها اليوم 94 وحدة تغطي جل التراب الوطني؛
- توفير الأدوية والمستلزمات؛

- تدعيم المصالح الاستعجالية بالموارد البشرية: حيث تم تعيين 95 تقني جديد في النقل والإسعاف الصحي، 100 ممرض مختص في المستعجلات والعناية المركزة و250 مساعد معالج، إضافة إلى أطباء جدد على مستوى استقبال وتأهيل قدراتها المهنية عن طريق التكوين المستمر؛

- تأهيل وتجهيز العشرات من أقسام المستعجلات بالتجهيزات؛
- كذلك تعزيز وتحديث أسطول حظيرة السيارات (2199 ambulances)؛

- تعزيز القدرات التكوينية؛

- كذلك، تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العمومي في إطار ديال (SAMU) كإين الأمثلة.

أما فيما يخص غرف الإنعاش، فإن الاستجابة السريعة لمختلف متطلبات الوقاية ومكافحة فيروس كورونا وإعداد الجاهزية، مكنت وزارة الصحة من تدعيم المنظومة الصحية بعدة اقتناءات:

- 1500 جهاز تنفس؛
 - 30 مولد أوكسجين؛
 - 2316 سرير للإنعاش بزيادة 438% من الطاقة الاستيعابية؛
 - 700 جهاز للعلاج بالأوكسجين؛
 - 824 جهاز مركز للأوكسجين و3378 عداداً للتدفق؛
 - إضافة إلى أجهزة الراديو المتنقل وأجهزة الفحص بالموجات فوق الصوتية وأجهزة تنظيم ضربات القلب والتعقيم وغيرها.
- شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكراً السيد الوزير على هذه الأرقام الدالة.

هو فعلاً بلادنا دارت مجهود كبير في العقود الأخيرة، فيما يتعلق سواء بالبنيات الاستشفائية واحنا ننشوفو اليوم المراكز الاستشفائية الجامعية تكاد تكون في جميع الجهات وهذا مكسب حقيقي لبلادنا.

كذلك، الموارد البشرية رغم الإكراهات الكبرى اللي تنعيشوها في الموارد البشرية وسبق لكم السيد الوزير في مجلس النواب عبرتو على الخصائص الموهولة، سواء فيما يتعلق بالأطباء وما يتعلق بالممرضين.

لكن نحن مطالبون بغينا ولا كرهنا، المفروض علينا كبلد واحنا داخلين فواحد المشروع كبير والي كيشرف عليه صاحب الجلالة نصره الله وهو تعميم الحماية الاجتماعية، والجزء الأساسي فيها تعميم التأمين الأساسي الإجباري على المرض وتم التوقيع على 3 اتفاقيات أمام صاحب الجلالة في القصر الملكي بفاس تتعلق بإدماج ما يصل إلى 22 مليون مواطن مغربي في التغطية الصحية، هذا يتطلب بنيات استشفائية، يتطلب موارد بشرية، يتطلب إعادة النظر في التشريعات، سواء التشريعات القائمة المتعلقة بالنظام الأساسي الإجباري على المرض أو ما يتعلق بالمستقلين.

وكذلك، يتطلب تشريعات جديدة، لأنه مطروح أيضاً أن حتى قانون

¹ Service d'Aide Médicale Urgente

إعداد برنامج طموح لإصلاح وتأهيل المنظومة الصحية، بالتعاون والتنسيق مع باقي شركائها ومساهمات كل المتدخلين، وفق جدول زمنية والمحاور المحددة في الخطاب الملكية السامية.

رغم كل التحديات والإكراهات والظرفية الصعبة.

التزمت السلطات العمومية من خلال بنود القانون الإطار 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها، كما نصت على ذلك المادة 5 منه، وهي بمراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية الوطنية، تطبيقاً كذلك للمادة 18، وتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أجل أقصاه نهاية 2022 لصالح 22 مليون مستفيد إضافي لتغطية تكاليف الأدوية والعلاجات والاستشفاء، وذلك ورد في ديباجة القانون.

لتجاوز العديد من الإكراهات ومظاهر محدودية المنظومة الصحية، تضمن البرنامج الإصلاحي الذي تراهن عليه وزارة الصحة، من أهم محاوره هو:

- تثمين الرأس المال البشري عبر مراجعة القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب وكذا تعديل القانون الإطار رقم 34.09 والمتعلق بالعرض الصحي والمنظومة الصحية وعرض العلاجات قصد إحداث وظيفة عمومية صحية للملاءمة تدير الرأس المال البشري بالقطاع الصحي مع خصوصية المهنة الصحية وتحسين جاذبية القطاع الصحي العمومي وتخفيف العنصر البشري؛

- كذلك تأهيل العرض الصحي من خلال تدعيم البعد الجهوي بإحداث خريطة صحية جهوية وأجرأة البرنامج الطبي الجهوي مع تأهيل المؤسسات الصحية؛

- كذلك، اعتماد حكمة جديدة بالمنظومة الصحية تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي من خلال إحداث هيئات تديرية جديدة وحكمة بالقطاع الصحي ومن خلال إحداث مجموعات صحية ترابية؛

- تطوير النظام المعلوماتي بإحداث نظام معلوماتي مندمج لاستغلال جميع المعطيات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، بما فيها القطاع الخاص وتدير الملف الطبي المشترك للمريض وتحسين نظام الفوترة الاستشفائية.

ورغم السياق الوبائي الاستشفائي، فإن كل المجهودات الكبيرة التي بذلت في ظل هذه الظروف الصعبة تندرج في هذا المنحى الإصلاحي بعد إمداد المنظومة الصحية بالوسائل وتعزيز إمكانات استغلالها قصد الرفع من قدراتها وإعداد لكل الاحتمالات، حيث تم تعزيز المستشفيات بالأسرة والسوائل الطبية والمعدات التقنية والتجهيزات، مما مكن من تسريع وتيرة إتمام عدد من المؤسسات الاستشفائية الجديدة لضأن جاهزيتها ودخولها في الخدمة خلال 2020، وبالتالي زيادة الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمستشفيات العمومية.

الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية خاصة إعادة النظر، لنصل كيف تقوم هاذ الخصائص المهولة، سواء في البنيات أو في الموارد البشرية.

لذلك، السيد الوزير، احنا في سنة 2021 وهي من المرفوض سنة داخلة فهاذ المشروع ديال التعميم ديال التغطية الصحية، واللي يتطلب واحد النوع من الاستعجال، واحد النوع من السرعة في تدبير هاذ الملف، خاصة ما يتعلق بالشركات مع القطاع الخاص، كين شي تصور؟ كين شي رؤية؟

كذلك، كيف هاذ الخصائص اللي عندنا في الموارد البشرية كيف غادي نعالجوه؟ لأنه يطرح إشكال حقيقي، كلية الطب ديالنا مدخل بالتأكد للسنوات القادمة، ولكن في السنوات القادمة مدخل للرفع من عدد الطلبة الأطباء، ولكن في انتظار هذه المرحلة لا بد من البحث عن يعني كيف نحصل على الموارد البشرية الكفأة لهذا المشروع، لأنه مشروع وطني، مشروع مهيكل كبير يجب العناية اللازمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الآتي الثاني وموضوعه "إستراتيجية الوزارة لتأهيل المنظومة الصحية من أجل التنزيل الفعلي للقانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عاشت بلادنا في الأسابيع الأخيرة على وقع حدث هام وهو مشروع قانون، والذي أصبح قانونا الآن، وهو تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب، ووزارتكم معنية أكثر من غيرها في إعادة النظر وإعادة تأهيل المنظومة الصحية بكاملها، فما هي إستراتيجيتكم لذلك؟

وما هي الآفاق المستقبلية لتنزيل هذا المشروع المهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حقيقة، مواكبة مع تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، سيما ما تعلق منه بإرساء تغطية تأمينية شاملة وموحدة، عملت وزارة الصحة على

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم بأن الثقل الهام في هذا الورش الاجتماعي والمجتمعي الكبير هو على وزارة الصحة، ونحن نقدر الإرث الثقيل الذي تعيشه هذه الوزارة، ونقدر كذلك هذه المسؤولية.

لكن، للأسف الشديد وأتم أقررتم الآن بأن السقف الزمني المحدد هو نهاية 2022، ونحن في شهر ماي 2021، بمعنى أن ربع المدة قد انتهى، وهذا يفترض فيما يفترض ونحن أمام إعادة تأهيل المنظومة الصحية لم يتكلم جلالة الملك على إصلاح ثم إصلاح ثم إصلاح، وأتم أقرتيم في أكثر من مرة أن كل الإصلاحات المتعاقبة التي عرفتها الوزارة كانت ذات محدودية، هذا جواب ظريف، الجواب الحقيقي هو أنها فشلت، بما فيها آخر إصلاح هو "راميد"² (RAMED)، إذن هذا واقع الحال.

نحن مطالبون الآن بتقديم أجندة سنقوم ببناء كذا وقد بنينا وقد.. الآن هذا هو المؤمل الذي كنا ننتظر، أما سنعيد النظر في الوظيفة الصحية، إلى آخره، بناء المنظومة الصحية أو إعادة بنائها له ركيزتين أساسيتين: البنيات التحتية الاستشفائية من المستوصف إلى المستشفى إلى المستعجلات، إلى غير ذلك، وكذلك تأهيل الموارد البشرية لذلك.

للأسف اطلعت على أجوبتكم في الموارد البشرية تبدؤون أول السطر بأن افتتحنا عن الخارج، هل الافتتاح عن الخارج واستقدام أطباء وكفاءات طبية هو من سيحل المعضلة؟

هذا، نحن ليس ضده ولكن يمكن أن يكون مكملًا إذا ما اعتمدناش على أنفسنا.

إذن، السيد الوزير، مرة أخرى نقول بأنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة وأساسها وفلسفتها هي التشاركية وإشراك جميع الفاعلين بما فيهم الفرقاء الاجتماعيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "أوضاع المستشفيات العمومية وجودة الخدمات المقدمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم

السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة على مستوى وزارة الصحة لتحسين ولوج المرتفقين للمستشفيات العمومية وتحسين خدماتها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما أكدنا على ذلك مرارا فإن تشريح الوضع الصحي الحالي للمنظومة الصحية ببلادنا أظهر محدوديتها، رغم تعاقب مجموعة من الإصلاحات التي عرفتها والتي لم تساهم في تحقيق إقلاع حقيقي بالقطاع الصحي الوطني، إذ ظل يطبعها على الدوام نقص حاد في الموارد البشرية وغياب التوازن الجهوي في توزيعها وعدم تكافؤ العرض الصحي، الذي لا يستجيب لتطلعات المواطنين، وضعف حكمتها ومحدودية تمويل القطاع الصحي.

وفي هذا الإطار، جاء البرنامج الإصلاحي الهيكلي للمنظومة الصحية الذي تشغل عليه الوزارة ليرجم التزامات السلطات العمومية من خلال بنود القانون الإطار 09.21 والمتعلق بالحماية الاجتماعية، بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها بمراجعة، ماذا؟ النصوص التشريعية، التنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية معا وبتعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض في أجل أقصاه نهاية 2022.

وكما هو معلوم، يعد القانون المذكور الذي بمثابة البنية الأساسية والإطار المرجعي لتنفيذ الرؤية الملكية السديدة في مجال الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف النبيلة التي حددها جلالة الملك نصره الله، لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، ومن شأن هذا الإصلاح تفادي الضغط على النظام الصحي الوطني في شقيه العام والخاص بعد توسيع التغطية الصحية الأساسية لتغطي مستقبلا 22 مليون مستفيدا وفق الجدولة الزمنية والمحاور المحددة في الخطب الملكية السامية.

ويتضمن هذا الإصلاح المرتقب محاور مهمة تمس جانب تثمين الموارد البشرية ونظام الوظيفة العمومية الصحية وتأهيل العرض الصحي عبر تدعيم البعد الجهوي، وأجرأة البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية واعتماد مقاربة جديدة لصيانة البنيات والمعدات الطبية وإقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي.

² Régime d'Assistance Médicale

8 أشهر والجهاز ديال العلاج بالأشعة (radiothérapie) ما خدامش، 8 شهور وما خدامش، فبالتالي السيد الوزير كايين أمور فعلا اللي هي استراتيجية هيكلية خاصنا عمل من أجل أن نتحد جميعا ونتعاونو باش نوصلو بلادنا إلى المرتبة التي نتمناها، ولكن أمور اللي خاصها تدار السيد الوزير، خاص ربط المسؤولية بالمحاسبة والتدقيق في هذه الأمور، من هو المسؤول عن هذا التهاون في إصلاح هذه الأجهزة؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الثواني اللي بقيت.

السيد وزير الصحة:

أنا اللي بغيت نوضح، حقيقة المسألة ديال الصيانة في المغرب كتشكل واحد المشكل كبير بالنسبة للبرمجة دياها، وبالنسبة.. فبالتالي لازم تكون عندنا سياسة ديال الصيانة في..

الي بغيت نقول، الأرضية ديال الإصلاح راه بدات من شحال هادي ماشي عاد نبدأو فشكلو في البرمجة الجديدة مني بدنا كحضرو كتكلمو على البرنامج الطبي الجهوي الي هو اللبنة الأولى والأرضية لأن غادي يحل لنا مشكل ديال على الأقل ديال التوزيع ديال الموارد البشرية، وكذلك حتى من ناحية المنظومة، لأن الإصلاح كله غادي يتمركز على المحور الأساسي هو المراكز الاستشفائية الجامعية، والتوجه هو غادي نمشيو لمركز استشفائي جامعي في كل جهة والي غادي تعطى له الاستقلالية، لأن لاحظنا بلي ملي كتكون مؤسسة عمومية عندها استقلالية ذاتية كتكون عنها نجاعة أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه بطاقة "راميد"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون، أخواني المستشارات،

السيد الوزير،

بعدا استبشر الجميع خيرا بطاقة "راميد"، أو ما يسمى برنامج "راميد"، كونه جاء لمساعدة الأسر المعوزة للاستفادة من المجانية في تلقي العلاج وفك مشكل العوز، تفاجا للجميع ونحن معهم بوجود مجموعة من الثغرات تخلل هذا البرنامج أو هذا المخطط.

السيد الوزير،

كما يستهدف اعتماد حكمة جديدة بالمنظومة الصحية تتوخى تقوية آلية التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، وكذا تطوير النظام المعلوماتي بإحداث نظام معلوماتي مندمج لاستغلال جميع المعطيات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، بما فيها القطاع الخاص، وتدير الملف الطبي المشترك للمريض وتحسين نظام الفوترة بالمؤسسات الاستشفائية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلسي:

شكرا السيد الوزير على الجواب دياكم.

يبدو من خلال الجواب، السيد الوزير، بأننا ما غنخلفوش في التشخيص، لأن في ثنايا الجواب تحدثم على المحدودية ديال المنظومة الصحية ونقص الموارد البشرية وغياب التوزيع الجهوي العادل، ثم الرهان على القانون 09.21، فبالتالي احنا ننسجم عموما مع ما تفضلتم به من إشكاليات، برزتموها في ثنايا الجواب.

ولكن، السيد الوزير، هناك إشكالية أعتقد أنه كان يفترض ما نتساوش القانون 09.21، وبالمناسبة هذا ورش ملكي مهم نثمنه كفريق العدالة والتنمية ونتمناو أنه.. أن ينجح على أرض الواقع، لأنه فعلا يجيب على إشكالية في غاية الأهمية.

من بين الأمور، السيد الوزير، التي كان يمكن استدراكها هو ما هو موجود الآن يعني بين أيدينا، الحديث عن مثلا في مجموعة ديال المستشفيات تعاني من إشكاليات، نعطي غير أمثلة مثلا، كيف نتصور مستشفيات بدون مولدات كهربائية، السيد الوزير؟

بمعنى إذن إلى طاح الضوء وكاينة عملية بمعنى أننا نعرض حياة المريض للوفاة، كيف بالنسبة للسياسة ديال الصيانة، عندنا إشكاليات كبيرة في هذا المجال، السيد الوزير.

وأنا نعطيكم غير بعض الأمثلة فهذا المجال، مثلا إلى اخذينا النموذج ديال إقليم الحسيمة مجموعة من الأجهزة معطلة منذ شهور، منذ شهور، ونعطيكم، السيد الوزير، وكنتناو أنكم تفتحو تحقيق في هذا الأمر السبب ديال هاذ التأخر، مثلا كايين المرضى ديال مياه العين البيضاء، ما خدامينش منذ سنتين، ذاك الجهاز تقنية "الفاكو"³ ما كيناش، تعطل ديال الجهاز مثلا ديال منظار المثانة (cystoscope) تعطل بدون تدخل لإصلاحه، المنظار ديال المعدة (fibroscope) منذ شهور معطل.

ونعطيكم كارثة السيد الوزير، تصورو معيا مثلا في (l'oncologie)،

³ phacoémulsification

ما هي سياستكم المرتقبة لإعادة النظر في ثغرات هذه البطاقة حتى تتمكن من تأدية الدور الذي أحدثت من أجله؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تمكن بطاقة "راميد"، من الخدمات الصحية المقدمة بموجب المادة 121 من الكتاب الثالث من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وهي الخدمات الطبية المقدمة لهم في المستشفيات العمومية والمؤسسات العمومية الصحية والمصالح التابعة للدولة، بعد 12 عاما من دخولها حيز التنفيذ يواجه هذا النظام عدة نقائص وإكراهات في الحكامة والتمويل والولوج للعلاجات واستهداف الساكنة وهو ما يعيق تفعيله.

ولذلك، تشتغل وزارة الصحة بالتنسيق مع كافة المتدخلين وخصوصا الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على ورش الإصلاحات واختلالات نظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة "راميد"، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية التي أطلقها جلالتة عبر خطابه السامي بمناسبة عيد العرش 2018، حيث دعا جلالتة إلى إصلاح هذا النظام وإعادة النظر في المنظومة الصحية في أقرب الآجال، كما سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن كشف في تقريره لسنة 2018 على جملة من الإكراهات التي يواجهها هذا النظام.

وفي هذا السياق، فمن المنتظر أن يعوض نظام المساعدة الطبية "راميد"، بتأمين إجباري عن المرض يشمل كافة فئات المجتمع، تنكب وزارة الصحة بمعية باقي الشركاء على تسريع ورش تعميم التغطية الصحية الشاملة من خلال بلورة برامج مهيكلية تستند إلى مراجعة القانون 65.00 المتعلق بمنظومة التغطية الصحية الأساسية ليستوعب كل المتغيرات التي تفرضها المرحلة وتقييم سلة العلاجات المعتمدة حاليا وغيرها من التدابير، بغية تقليص المصاريف المتبقية على عاتق المؤمن.

وفي إطار الإصلاح المرتقب، يدخل التزام السلطات العمومية في خلال بنود القانون رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية، ويتعمم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أجل أقصاه 2022 لاستفادة 22 مليون نسمة.

ومن هذه المنطلقات أيضا يمكن استيعاب البرنامج الإصلاحية الهيكلي الذي تشتغل عليه وزارة الصحة بمجهودات مضاعفة استجابة للتعليمات المولوية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية وتصحيح التفاوتات الصارخة التي تعرفها المنظومة ومعالجة النواقص التي

تعتري تديرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

نشكركم السيد الوزير على هاذ الجواب.

أؤكد أن المعطيات التي قدمتم حقيقة وواقعية، لكن الإشكال الحقيقي هو ضعف الولوج إلى المرفق الصحي ببطاقة "راميد"، هناك صعوبات السيد الوزير، وهناك تأخر في إعطاء المواعيد، خصوصا بالنسبة للمصابين بالأمراض المزمنة والمستعصية، مواعيد بعيدة في الفحص بالأشعة والفحص بالصدى والفحص بالرنين المغناطيسي، وجميع الأنواع ديال الراديو.

الشيء الذي يجعل مرضى "راميد"، وهم من غالبية الساكنة المعوزة التي تعيش في وضعية هشاشة، محرومة من الاستفادة من خدمات هذه البطاقة، فالمعاناة هناك معاناة حقيقية، السيد الوزير، وصعبة جعلتنا جميعا غير مقتنعين بأداء المرفق الصحي ككل.

نحن متأكدون، السيد الوزير، أنكم وفرتم غلafa ماليا كبيرا للمستشفيات العمومية، لكن هذه المستشفيات تعيش أوضاعا صعبة ونقصا، خصوصا في الموارد البشرية بشتى أنواعها وتخصصاتها، ونقصا في التجهيزات كذلك، ومما فاقم هذه الوضعية جائحة كورونا، التي تضغط اليوم بقوة على المرفق الصحي عموما.

إذن، هناك إشكال حقيقي في الحكامة، فأنتم مطالبون بإقرارها عبر إعادة تأهيل القطاع ككل، مطالبينكم، السيد الوزير، بالإسراع في إخراج السجل الاجتماعي الموحد، خاصة وأنا كبرلمان صادقنا على القوانين المؤطرة لهاذ السجل وعلى إحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

في انتظار ذلك، السيد الوزير، نرجو أن تدفعوا في اتجاه التعامل بمرونة مع المواطنين والمواطنات حاملي بطاقة "راميد"، للولوج إلى المرفق الصحي وقبول ولوجهم، خاصة وأن أوضاعهم مزرية وظاهرة عبر تعميم مذكرة صادرة عنكم في هذا الإطار إلى مدراء المراكز الاستشفائية الجامعية على الخصوص وإلى مديري المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية والمستشفيات المحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو تعقيب في حدود ما تبقى من ثوان.

السيد وزير الصحة:

نغطي غير واحد المعلومة بسيطة، أن 86% ديال الوافدين على المستشفيات العمومية كلهم عندهم بطاقة "راميد"، يعني المستشفيات العمومية كلها كتخدم غير مع الناس ديال "راميد".

حقيقة نقدر ونقول بأن كين صعوبة في بعض الأماكن، ولكن 86% عندها "راميد"، الناس كلهم اللي عندهم (la mutuelle أو la CNOPS) تمشيو للقطاع الخاص، الاستثمارات كلها اللي تديرو في المستشفيات العمومية ما كيستافدوش منها الآخرين ياله "راميد" هوما اللي تيساتفدو منها.

ثاني حاجة، أنه هاذ المسألة ديال "راميد" هي مسألة مؤقتة لأن ما غيبقاش، واحنا بالنسبة للأمراض المزمنة وبالنسبة للبرامج الصحية تنقومو بشراء خدمات بشراكات مع القطاع الخاص باش تتجارب مع هاذو، فبالتالي حقيقة كين إكراهات ولكن غادي نتجاوزوها، إن شاء الله مستقبلا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا للسيد الوزير.**

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "التفاوتات المجالية في مجال الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:**السيد الرئيس،****السيد الوزير المحترم،**

قد نبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول تنمية العالم القروي لسنة 2017 إلى الخصاص المهول فيما يتعلق بالتغطية الصحية لفائدة ساكنة العالم القروي، بالإضافة كذلك إلى ضعف العرض الصحي وضعف الخدمات والمرافق الصحية.

لنا نساألكم، السيد الوزير، حول الإجراءات المتخذة للحد من هذه الاختلالات والتفاوتات المجالية في مجال الصحة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:**شكرا السيد الرئيس.****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

رغبة في تجاوز مظاهر محدودة المنظومة الصحية الحالية التي تبين اليوم

أنها بلغت درجة الإشباع رغم تعاقب مجموعة من الإصلاحات التي عرفتها دون إحداث تغيير جوهري في القطاع، وهذا ما يؤكد النقص المزمن الذي تعرفه المنظومة في الموارد البشرية حيث أن 97.000 ديال النواقص إذا بغينا نكونو موازين مع الأهداف ديال التنمية المستدامة، منها 32.000 ديال طبيب ومنها كذلك 65.000 ديال المرضى.

فتعاقب مجموعة ديال الإصلاحات التي عرفتها دون إحداث تغيير جوهري في القطاع، وهذا ما يؤكد النقص المزمن في الموارد البشرية وغياب كذلك التوازن الجهوي في توزيعها وعدم تكافؤ توزيع العرض الصحي الذي لا يستجيب لتطلعات المواطنين، إضافة إلى ضعف حكمتها ومحدودية تمويلها وقلة جاذبيتها.

لكل هذه الأسباب، استند البرنامج الإصلاحي للمنظومة الصحية الذي أعدته الوزارة على محور هام يستهدف:

- تأهيل العرض الصحي عبر تدعيم البعد الجهوي: (la régionalisation) هي الحل؛

- إحداث الخريطة الصحية الجهوية: بحيث كل جهة عندها الخصوصيات ديالها؛

- أجرأة البرنامج الطبي الجهوي: اللي غادي يمكننا من الحركة ديال جميع الكفاءات على المستوى الجهوي (la mutualisation)؛

- تأهيل المؤسسات الصحية واعتماد مقاربة جديدة لصيانة البنيات والمعدات في إطار حكمة جديدة، وهي المؤسسة العمومية والاستقلالية الذاتية باش يمكن، هذا هو اللي تنقولو لو "المجموعة الصحية الترابية"؛

- إقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات: لأنه مهم بالنسبة للتغطية الصحية وعلى المدى الطويل؛

- فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي وأمام ممارسة المهنة بالنسبة للأطباء الأجانب والكفاءات المغربية اللي عندها، القانون 131.13 كان شحال هاذي، ولكن كان فيه معيقات الاستثمار المستثمر ملي كيحي كيلقي راسو أنه ما يمكنلوش يزاول المهنة ديال الطب، لأن كين معيقات خاصو ولابد يكون (résident) 10 سنين أو مزوج مغربية أو بزاف ديال العواتق، فبالتالي ما كنعليوش يزاول ولا يستثمر في البلاد.

إضافة إلى كل باقي محاور الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية التي ترتبط بالموارد البشرية والحكمة وتطوير النظام المعلوماتي، لأن كنعليو بزاف ديال الفلوس بلا ما يكون عندنا نظام معلوماتي، والرامية بالدرجة الأولى إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية قصد تجويدها وتصحيح التفاوتات الصارخة في القطاع.

وبهذا الشكل هذا بتشكيل وحدات، مجموعات صحية ترابية كتجمع ما بين الحواضر وما بين البوادي، فبالتالي غادي تكون الحركة وغادي تقدر ننقصو من هذه التفاوتات اللي كاينة صارخة وتدرجيا إن شاء الله. وشكرا.

⁴ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

في الواقع قلنتو هاذ الشئ كلو، لأن التفاوتات المحلية فيما يخص هذا القطاع راه هي واضحة لكم كوزير، واضحة للمواطن، واضحة لعموم الشعب المغربي، وواضحة كذلك لجميع الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة. إذن هذا معطى أساسي فيما يخص هذه المنظومة ديالنا، ما كايش الأطباء كايين في (l'axe) بين الدار البيضاء والقنيطرة، أما المغرب العميق راه إشكالياته معقدة ومعقدة جدا.

ولكن، ما كيفوتناش كذلك هنا كأصالة ومعاصرة غادين كهضرو على الصحة، لا بد بالرغم من هذه الإعاقة، بالرغم من هذه التفاوتات، بالرغم من المرض اللي أصاب هذه المنظومة، في هذه السنة لا بد أن ننوه مرة، نعاودها ونعاودها، أن ننوه بالأطر الطبية بكل أصنافها سواء كانت مدنية وعسكرية بالمجهود الكبير اللي قامت به طوال هذه السنة اللي فيها جائحة كورونا، لأن هوما كانوا هما قلال هاذو مواطنين، هاذو الجهاد، جاهدوا بأرواحهم وبساعات، وبأولادهم باش يحميو المغرب، باش يحميو الأمن الصحي الوطني من خلال هاذ جائحة كورونا.

إذن لا بد وقت ما تكلمنا على الصحة باش نشكرو هاذ الأطباء وهاذ الفرامية اللي سنة وهوما خدامين في هذا الموضوع.

كذلك، هاذ جائحة كورونا، السيد الوزير، بينت على أن هذا الخلل اللي قلنتو راه بينت عليه على أنه كاين تفاوت فطبع جدا فيما يخص هذه تغطية المجالات الترابية اللي هي في المغرب العميق بالأطر الطبية.

كاين إشكال أولا ديال التجهيزات، ماشي غير التجهيزات اللي كاينين، كاين إشكال كبير جدا فيما يخص الموارد البشرية الطبية، احنا هاذ القانون اللي قلنتو على أنه سمح للأجانب باش يمكن يجيو يزاولو داخل المغرب مزيان، ولكن احنا أولا خاصنا نحافظو على الأطباء اللي تتكونو احنا أولا، اللي كهربو، حتى واحد ما كهرب من دار العرس، إذن واحد العدد كبير جدا إذا درنا الإحصائيات ديال العدد اللي تكونو بالمال المغربي، تكونو بالمجهود المغربي، الجامعة المغربية كوتهم وعلى الأخير ما لقاش راسهم فهاذ المنظومة وكيسافرو للخارج، نحافظو غير على هاذو، إذا حافظنا على هاذو غادي نرجو عدد كبير جدا.

وما كنتسنشاي.. كذلك لا بد أن نثمن بالخصوص أن يكون هاذك الورش الكبير اللي فتحو جلالة الملك اللي هو التغطية الصحية، اللي هو ورش الحماية الاجتماعية، نتمناو على هذا الورش الكبير جدا اللي فتحه جلالة الملك أن يكون بادرة خير فيما يخص إقناذ هذه المنظومة، وإقناذ هذه المنظومة راه في يدكم السيد الوزير، ماشي إمكانيات بوحدهم، راه تعطاو

إمكانيات، المغرب أعطى، المغاربة جابههم اعطاو إمكانيات كبيرة لهذه المنظومة، ولكن كيقتي الحكامة اللي قلنتو عليها، الحكامة وكذلك التحكم في العنصر البشري راه لا يمكن لطبيب اللي قرا وحلف باش ما يميشش للعالم القروي يقوم بالواجب ديالو إما سنة أو سنتين عاد يمكن له يدخل للمدن. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اتمى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب إذا كان عندوشي تعقيب.

نتنقل إلى السؤال السادس وموضوعه "التغطية الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، اليوم الرأي العام الوطني كله انشغل بالتطورات الجديدة اللي حصلت في مجال الحماية الاجتماعية، والتي شكل الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 واحد التحول في نظام الحماية الاجتماعية، حيث تضمن هذا الخطاب توجيهات في سبيل تعميم الحماية الاجتماعية، ابتداء من يناير 2021 على امتداد الخمس سنوات المقبلة، والعمل على تعميم التغطية الصحية في أفق 2022.

وبهذا، السيد الوزير، ووزارتكم تشكل المحور الرئيسي والمحور الأساسي لإنجاح هذا الورش الكبير، ورش الحماية الاجتماعية والتي كنا نلاحظ على أن الحكومة استجابت لذلك بتنزيل هذا الورش والبدء في تعميم التغطية الصحية اللي تقريبا 22 مليون مواطن مغربي، وبالتالي فالجميع يعلم، جميع المغاربة كنعرفو واقع المنظومة الصحية ببلادنا، أي أن التشخيص الحالي يظهر ما يظهر من العجز بالنسبة للوضع الحالي، وبالأحرى 22 مليون اللي غادي تضاف للواقع اللي كنعيشوه دابا.

وبالتالي فالיום كنبغيو من خلالكم السيد الوزير نبلغو من خلال الأجوبة ديالكم يطلع الرأي العام على الإستراتيجية ديالكم وعلى الاستعدادات ديال وزارة الصحة قصد التنزيل الصحيح والتنزيل السليم لهذا الورش المتعلق بالتغطية الصحية لـ 22 مليون مغربي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:**شكرا.**

السؤال كانت هو العلاقة ما بين مؤسسات التغطية الصحية والمؤسسات الاستشفائية، العلاقة.

السيد الرئيس،**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

لازم ما نعرفو بأن القانون 65.00 سن والنصوص المتعلقة بتطبيق التأمين الأساسي الإجباري عن المرض العديد من الآليات التقنية لتأطير العلاقة بين الهيئات المدبرة للتغطية الصحية ومقدمي العلاجات، ومنها نذكر:

- تحديد التعريف الوطنية المرجعية لمختلف الخدمات والأجهزة الطبية، واللي اليوم راه كنعرف واحد التجاوز وغادي تكون المراجعة ديالها، لأن احنا مقبلين في إطار تعميم التغطية الصحية الشاملة تولي شاملة، يعني المستشفيات ما غاديش يبقاو ياخذو الاعتمادات، خاصهم يعتمدو على أنفسهم في المداخل؛

- لائحة الأمراض المزمنة التي تمكن المؤمنين من الاستفادة من تعويض الأدوية بنسبة 100%؛

ثانيا، لائحة الأمراض المكلفة، المصنفات العامة للأعمال المهنية، (دال la) (nomenclature des actes)، مصنفات الأعمال البيولوجية الطبية.

بالإضافة إلى ذلك، أبرمت الهيئات المدبرة ومقدمي العلاجات العديد من الاتفاقيات الوطنية التي تحدد التعريف الوطنية المرجعية، والتي يجب على مقدمي العلاجات احترامها عند تقديم الخدمات الصحية من أجل منح الموافقة على التحمل، ومن أهمها:

- الاتفاقية الوطنية بين الهيئات المدبرة والمؤسسات العلاجية والاستشفائية التابعة للدولة، اليوم كنعرفو بأن كلشي غادي يتوحد غادي يولي (une seule caisse)؛

- الاتفاقيات الوطنية بين الهيئات المدبرة والأطباء ومؤسسات العلاجات التابعة للقطاع الحر؛

- الاتفاقية الوطنية المحددة للعلاقات بين الإحيائيين والهيئات المدبرة؛

- الاتفاقية الوطنية المحددة للعلاقات بين الهيئات المدبرة والهيئة الوطنية لأطباء جراحي الأسنان.

أما فيما يتعلق بالمراقبة الطبية، فطبقا للمادتين 26 و 28 من القانون 65.00 يتعين على الهيئات المكلفة بتدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بتنظيم مراقبة طبية تهدف بصفة خاصة إلى فحص مدى مطابقة الوصفات وتقديم العلاجات المطلوبة طبيا وفحص صحة الخدمات على المستوى التقني والطبي، وعند الاقتضاء معاينة التجاوزات وحالات الغش المتعلقة بالوصفات والعلاجات والفوترة.

وطبقا للمرسوم 2.05.733 المتعلق بتطبيق القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، تتوفر الهيئات المكلفة بالتدبير على هيئة خاصة

للأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان والمراقبين، ويمكن لهذه الهيئات المكلفة بالتدبير وإبرام اتفاقيات للاستعانة بمهنيين ممارسين وصيدالة خارجيين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

كاينشي تعقيب السيد المستشار في حدود حوالي نصف دقيقة؟

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

نشكر السيد الوزير المحترم على كل هاذ المعطيات.

والي في الحقيقة تيبقى أملنا وأمل جميع المغاربة أن تتوفق وزارتك في تحقيق المطلوب في مجال تعميم التغطية الصحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "تفجير فضيحة اختفاء أدوية من المستشفى الجامعي بفاس"، لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال. تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،**

كما هو معلوم أن محكمة الاستئناف بفاس أدانت مجموعة من الأطباء والمرضين في قضية تتعلق بسرقة الأدوية من المستشفى الجامعي بفاس وبيعها خارج المستشفى خلال شهر مارس 2020.

غير أن المثير في العملية هو أن أكتشاف هذه الجريمة تم عن طريق الصدفة من قبل الشرطة، عقب ضبط كمية من الأدوية من مصلحة إرساليات في المحطة الطرقية لمدينة مكناس.

لنا نساألكم السيد الوزير، عن الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه لجان التفتيش التابعة لوزارة الصحة في التصدي لمثل هاته الجرائم قبل وقوعها، لا على مستوى مدينة فاس ولا على المستوى الوطني، إذ كيف يصدق العقل أن كميات كبيرة من الأدوية تسربت من المستشفى وتم تحويلها إلى جهات أخرى دون أن تعلم ذلك لا مصالح التفتيش ولا المسؤولين عن التخدير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:**شكرا السيد الرئيس.****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

فكما تعلمون السيد المستشار المحترم، المستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس شأنه شأن باقي المراكز الاستشفائية الجامعية يعد مؤسسة عمومية، أنت كنت عضو فيها في المجلس الإداري ديالها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية، وتتوفر على مجلس إداري ومجلس للتدبير من بين مهامه مراقبة الجوانب التدييرية بالمؤسسة.

بينما يكمن دور المفتشية العامة للوزارة وفقا للاختصاصات التي أناط بها المرسوم رقم 2.94.285 بتاريخ 21 نونبر 1994 بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الصحة، كما تم تغييره وتتميم والرسوم رقم 2.11.112 الصادر في 23 يونيو 2011 في شأن المفتشيات العامة للوزارات في مباشرة البحث والتحري بناء على أمر من الوزير في القضايا التي تتوصل في شأنها بوشاية أو شكاية بوجود شبهة تتعلق بالمخالفات أو أفعال تخالف القواعد الجاري بها العمل، ما لم تباشر في شأنها أي مسطرة قضائية.

وفي إطار هذه القضية لا يحق للمفتشية العامة للوزارة التدخل بعد أن وصل الملف إلى يد القضاء إثر إبلاغ مسؤولي المركز الاستشفائي الجامعي بوجود شبهات تحول حول اختفاء أدوية ومعدات طبية، لكنها ظلت مع ذلك تتابع عملية البحث التي أنجزتها الضابطة القضائية تحت إشراف النيابة العامة المختصة والتي قادت في النهاية إلى تقديم المتورطين وحجز المواد والتجهيزات المسروقة.

وبالطبع فتداعيات هذه القضية والترتيبات التي تستدعي اتخاذها على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس، ستكون محورا للنقاش خلال الاجتماع المقبل للمجلس الإداري لهذه المؤسسة الاستشفائية أو في خلال كذلك المتابعة الإدارية التي تعرفها مستقبلا، لأن المركز الاستشفائي مازال في طور الاستئناف بالنسبة للحقوق ديالو المعنوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات التي تفضلتم بها.

ومن هذا المنبر نخي الأطباء والمرضى وأطر وموظفي وزارة الصحة الشرفاء على كل ما يقدمونه من تضحيات، وخاصة في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة وكذا رجال الأمن ورجال القضاء على كل ما قاموا به من مجهودات بخصوص هذا الملف الذي أثار ضجة في صفوف المواطنين، لما له من أهمية، والشكر موصول كذلك لرجال ونساء الصحافة، لولا الصحافة لا

أظن بأن هذا الملف كان غادي يخرج للعلن.

السيد الوزير،

كما تعلمون لقد تم ضبط أكثر من 2000 وحدة من الأدوية والمواد الصيدلانية المخدرة، إضافة إلى كمية مهمة من المعدات الطبية وشبه الطبية.

شكون اللي كيستافد من هذه الكميات؟

الأكثرية هوما المصحات، وهنا لا بد ملي كنقول المصحات ما كنعممش، هناك مصحات محترمة، ولكن فين ما سمعناش شي توقيف ديال شي مصحة من هذه المصحات، نهائيا، لأن ما غندافعش أنا على هاذوك اللي تحكمو أو لا اللي كانوا ما غنقولش ضحية، لأن حتى هوما كانوا متهمين ودارو أعمال اللي خاصهم يتحاكمو عليها.

السيد الوزير،

السؤال اللي كنبغي نظرح أنا، كيفاش (les CHU⁵) كلهم في المغرب والمستشفيات اللي حتى هوما غادي يكون نفس الشيء ملي كنقول المجلس الإداري ديال (les CHU)، شكون هو الرئيس ديالو؟ هو الوزير، الوزير اللي كان وزير سابق، أنا كنعرفو بلي هاذ الشي وقع قبل ما تاخذو أنتوما المسؤولية.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

انتهى الوقت والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

نفرق ما بين التفتيش وما بين (l'audit)، جوج دالأمر اللي كختلف، (l'audit) شكل آخر والتفتيش.. نفرق ما بين (l'audit) والتفتيش، يعني أنت اللي تتطلب باش نديرو (l'audit) باش نشوفو فين.. كيفاش الأمور ديال الأدوية تتصرف، أنت تعرف بأن المركز الاستشفائي الجامعي يتتوفر على نظام معلوماتي وصيدلية أوتوماتيكية، ولكن رغم هاذ الشي كلوكين هفوات، تتكون هفوات، فهذا بفعل فاعل ما غاديش تقدر نحبسو السرقة والسارق، راه ما حد الدنيا كايئة وغيبقى السارقة والسارق.

مستقبلا، تسالي المسطرة وتم المسطرة الإدارية وغيكون ذيك الساعات (l'audit et contrôle partout) باش نشوفو واش (effectivement) هاذك الشي واش تصرف، استعمل في مصحة، غنمشيو نزلو على مصحة ونقولو لها واش عندك المسائل واحنا ما عارفينش، لا النيابة العامة والقضائية مازال غادي تفتي وتعطي غتوافدنا، توافينا بالمعلومات اللي عندنا فين كان تضبط ذاك الشي، ولا سيما أنه تضبط غير في الديور ديال الناس عند هاذوك اللي تقبطو، ما ثبتش أنها في مصحة.

⁵ Centre Hospitalier Universitaire

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

وننتقل إلى السؤال الثامن وموضوعه "تحديات صناعة الأدوية بالمغرب".
الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:**السيد الرئيس المحترم،****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،****السيدة الوزيرة المحترمة،**

إن أزمة "كوفيد-19" قد عرت عن حقيقة الصحة في العالم، وأوضحت
اختلال المنظومة الصحية وهشاشة الدول في مواجهة الأزمات، ولكن رغم
هذا فقد بين رجال ونساء القطاع الصحي في المغرب على شجاعة متميزة
يشهد لها.

ونحن نعرف الآن أن الصحة ستصير في قلب سياسات التنمية العالمية،
ومن هنا جاء التصور الحكيم والاستباقي لجلالة الملك محمد السادس من
خلال مشروع التغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين والقاطنين بالمغرب.

السيد الوزير،

وكما تعلمون فإن التغطية الصحية التي يريدها جلالته هي ليست فقط
عملية توسيع لآلية "راميد"، بل هي ثورة إصلاحية اجتماعية جذرية جاءت
بعد الثورة الإصلاحية المؤسساتية لدستور 2011، فمشروع التغطية
الصحية يشمل تحديث المستشفيات والنهوض بالخدمات الصحية
والصناعات وغيرها.

كما يشمل بشكل أساسي دعم قطاع إنتاج الأدوية الوطنية الذي له
إمكانات هائلة، ولكن تواجهه عراقيل وصعوبات كثيرة.

وبغيت نقول، السيد الوزير، بأن مسؤولي فيدرالية صناعة الأدوية
يتطلبون منكم المواعيد وتيتصلو بكم، بالحق ما عندهم حتى شي جواب.

السيد الوزير،

قطاع صناعة الأدوية هو قطاع استراتيجي يشغل أكثر من 50 ألف
شخص ويساهم بـ 1.5% من الناتج الداخلي الخام، كما أن بإمكانه أن يحقق
أكثر إذا توفرت له شروط المنافسة العادلة، فيجب توفير شروط السيادة
الوطنية أمام المنافسة الدولية الشرسة ومحاربة لوبي الاحتكار الذي يستفيد
من امتيازات الترخيص السريع ومن الصفقات العمومية ويفرض أسعاره في
السوق كما يشاء.

ومن المشاكل أيضا، هناك العراقيل الإدارية والنقص في كوادرات البحث
العلمي التي تضطر للهجرة إلى الخارج بسبب انعدام الحوافز.

ولهذا، نحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى العمل في
خلق وكالة وطنية مستقلة، لتواكب الأوراش المطلوبة، وكالة تسعى لتقنين

ومراقبة قطاع صناعة الأدوية بشكل عام.

السيد الوزير،

في شتنبر 2020، قلتم بأن لقاح كوفيد سيتم تصنيعه في المغرب، فما
مصير هذا المخطط؟

ونسألكم على استراتيجياتكم في هذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيدة المستشارة.**

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:**شكرا السيد الرئيس.****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

اعتبر دستور 2011 الولوج للأدوية والمواد الصحية دعامة أساسية
لمبدأ الحق في الصحة، كما أكدت على ذلك توصيات المناظرة الوطنية الثانية
للصحة بمراكش من خلال التوجيهات السامية المضمنة في الرسالة الملكية
الموجهة إلى المشاركين في هذه المناظرة، والتي أكد فيها جلالته، نصره الله،
على الأهمية التي يكتسبها الولوج إلى الدواء بالنسبة للمواطنين المغاربة.

تنفيذا لهذه التوجيهات الملكية السامية، فإن إستراتيجية وزارة الصحة
جاءت لترجم هذه الإرادة الملكية التي تطمح إلى تحسين ولوج المواطنين
إلى الأدوية وإلى العلاجات ذات الجودة، وذلك من خلال إصلاح قطاع
الأدوية بالمغرب بغرض حماية الصحة العمومية عبر ضمان جودة وسلامة
وفعالية جميع الأدوية والمنتجات الصحية الموضوعة في السوق، وتحسين
المكاسب العلاجية من خلال تعزيز الاستعمال الرشيد للأدوية من طرف
واصفى الأدوية ومستهلكيها، وكذا الإسهام في تعزيز الصناعة الوطنية
للأدوية عن طريق القيام بعدة تدابير، أربعة التدابير:

- **أولا**، تعزيز الترسنة القانونية لتوطيد التنظيم الصيدلي: حيث قامت
الوزارة خلال العشرة الأخيرة بإعداد وصياغة ترسنة من النصوص
التشريعية والتنظيمية لتأطير القطاع الصيدلي، كان لها أثر إيجابي على تنظيمه
وتقويته، ومنها القانون 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، والقانون رقم
11.08 الخاص بكواشف مختبرات الاستعمال الخارجي، والقانون رقم
84.12 المتعلق بالمستلزمات الطبية، والمرسوم المتعلق بشروط وكيفيات
تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم، والمرسوم
المتعلق بالإذن بالعرض في سوق الأدوية ذات الاستعمال البشري،
والمرسوم المتعلق بالتكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة، والقرار المتعلق بكيفيات
تحديد سعر البيع للعموم وسعر فورة المستلزمات الطبية المرتبة في القسم
الثالث؛

- **ثانيا**، تشجيع الصناعة المحلية: وذلك تكريسا لمبدأ السيادة الصناعية في
إطار الإستراتيجية الجديدة الهادفة إلى تطوير قطاع الصحة، لذلك عملت

السيد وزير الصحة:**السيد الرئيس،****السيدة والسادة المستشارون المحترمون،**

اعتمدت وزارة الصحة مقارنة تشاركية من خلال إصدار منشور بتاريخ 4 فبراير 2019، والمتعلق بمأسسة وتنظيم الحوار الاجتماعي بالوزارة لدراسة كل المذكرات المطلوبة بالقطاع.

تم عقد اجتماعات مع الفرقاء الاجتماعيين في إطار لجن موضوعاتية، لجرد ودراسة نقط الملف المطلي وعرضها على اللجن المركزية التي يرأسها وزير الصحة، وزعماء المركزيات النقابية لعرض الملف النهائي على مصادقة وزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة، وقد تمت مراسلة المالية بخصوص العديد من الملفات.

ومن جهة أخرى، وكما تعلمون، فإن وزارة الصحة قد قامت بتخصيص منحة "كوفيد-19" لكل مهنيتها تصرف في شطرين، تم منح الشطر الأول منها أواخر سنة 2020 تحفيزاً لهم على الجهود التي بذلوها في الصفوف الأمامية لمواجهة الوباء وحثهم على المزيد من العطاء، وسوف يتم كذلك صرف الشطر الثاني في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

وفي إطار تحسين ظروف اشتغال كل المهنيين وتشجيعهم وتحفيزهم، تترافع وزارة الصحة لتحقيق مكاسب أخرى منها:

- إحداث مكافآت عن المردودية؛
- إرساء آليات جديدة من أجل تحفيز الموارد البشرية؛
- متابعة تحديث تدبير الموارد البشرية الصحية؛
- إخراج الإستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر؛
- وضع برنامج وطني للصحة والسلامة في العمل يعتمد على الوقاية وتدابير الأخطار المهنية.

كما تراهن وزارة الصحة لتثمين مواردها البشرية على إحداث هاذ "الوظيفة العمومية الصحية"، والتي هي مهمة جداً، عبر مراجعة القانون الإطار رقم 34.09 المتعلقة بالمنظومة الصحية وعرض علاجات للملاءمة تدبير الرأسال البشري للقطاع الصحي مع خصوصية المهنة الصحية، وتحسين جاذبية القطاع الصحي العمومي وتحفيز العنصر البشري وإصلاح التكوين في المجال الصحي.

- تأهيل العرض الصحي عبر تدعيم البعد الجهوي: وذلك من خلال إحداث الخريطة الصحية الجهوية وأجراً البرنامج الطبي الجهوي لمزيد من التحفيز بالقطاع، وتقوية المكانة الاعتبارية للمهن الصحية، وجلب القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المجال الصحي وفقاً لمعايير الخريطة.

وإضافة إلى ذلك، إلى كل باقي المرتكزات الهيكلية للمنظومة الصحية الرامية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية وتصحيح التفاوتات الصارخة التي تعرفها ومعالجة النواقص التي تعترضها هذه المنظومة. وشكراً.

الوزارة على تنزيل برنامجا وطنيا لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية الذي يتمحور حوله عدة مرتكزات من أبرزها:

- تشجيع استعمال الدواء الجنيس مع هيكلة التجارب السريرية؛
- تحفيز الاستثمار في الصناعة التحويلية المرافقة لصناعة الأدوية مثل المواد الخام ومواد التعبئة؛
- تطوير البحث العلمي في مجال الأدوية؛
- تشجيع الصادرات؛
- دعم ومواكبة صناعة المستلزمات الطبية والتعاون المغربي الصيني في هاذ المجال كذلك بالنسبة لقاح كورونا.

- ثالثاً، تخفيض ثمن عدد من الأدوية: إذ يعد هذا التخفيض في أسعار الأدوية محورا مهما في السياسة الدوائية ببلادنا، لكونه يمثل المدخل الأساسي لتسهيل الولوج إلى الدواء، وفي هذا الصدد قامت الوزارة إلى حدود الآن بتخفيض أكثر من 3000 دواء؛

- رابعاً، تحسين تدبير السياسة الدوائية الوطنية، إذ من المرتقب إخراج مشروع هاذ الوكالة الوطنية للصحة العمومية، وذلك في إطار البرنامج الإصلاحية المهيكلة للمنظومة الصحية بغرض مواكبة الورش الملكي الرامي إلى توسيع الحماية الاجتماعية إلى كل فئات المجتمع. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:**شكراً السيد الوزير.**

وننتقل إلى السؤال التاسع وموضوعه "تحفيز الموارد البشرية بقطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:**شكراً السيد الرئيس.****السيد الوزير،**

أثنى الجميع على الموارد البشرية لقطاع الصحة من أطباء وممرضين وإداريين خلال جائحة كورونا.

نسألكم حول التحفيزات التي دارتها وزاركم أو التي هي في طور.. غادي تشتغل عليها؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:**شكراً.**

الكلمة للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد الوزير على تفاعلهم وعلى المعطيات التي قدمتموها لنا. وهنا لا بد أن أشير إلى الزيادات التي عرفتها ميزانية وزارة الصحة خلال العشر سنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من حوالي 11.5 مليار درهم سنة 2011 إلى حوالي 20 مليار درهم خلال سنة 2021.

نوه بهذه الزيادة، لكن نعتبرها أنها غير كافية نظرا لحجم الخصاص الموهل والمتراكم لعقود من الزمن، فيما يخص لا البنيات ولا التجهيزات ولا الموارد البشرية كذلك.

هذه مناسبة لنشيد بالدور الهام الذي قامت به الأطر الصحية، سواء الطبية أو التمريضية أو الإدارية، خلال جائحة كورونا التي واصلت العمل بالليل والنهار وعدم استفادتها من رخصتها السنوية.

نتأسف لعدم منحهم يعني تحفيزات مادية ملائمة خلال هذه الاشتغال، ونعتبر هذه التحفيزات هي غير كافية على غرار ما تم منحه في الكثير من الدول المجاورة.

الخصاص، السيد الوزير، كبير بخصوص الموارد البشرية بقطاع الصحة، سواء على مستوى الأطباء أو على مستوى الممرضين، وقد أشرتم إلى ذلك نحن في حاجة إلى 32.000 طبيب و 65.000 ممرض.

حان الوقت، السيد الوزير، للاستفادة من دروس الجائحة والتركيز على دور القطاع العام بوزارة الصحة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري. لذلك نطالبكم، السيد الوزير، من وضع نظام أساسي خاص بالمنظومة الصحية لتحفيزها، كذلك مراجعة أجور وتعويضات العاملين بالمنظومة، إذ لا يعقل أن يظل راتب الطبيب الذي قضى ما بين 8 سنين و 12 سنة في الدراسة 8000 أو 9000 درهم.

نحن مع الاقتراح كذلك على استقطاب أطر طبية من الخارج، لكن وجب الانتباه إلى مسألة يعني مغادرة الأطر الطبية أرض الوطن والأسباب هنا معروفة.

نطالبكم في الأخير، السيد الوزير، بفتح حوار اجتماعي مع العاملين بقطاع الصحة لأنه غائب، نطالبكم كذلك بضرورة جواب وزارتم على المراسلات التي ترد عليها وهذا إشكال.

وفي الأخير، نطالبكم كذلك بتعيين المسؤولين على رأس المندوبيات ومختلف المصالح، لأن الأغلبية دياهم تيشغل بالنيابة. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى كان تعقيب عند السيد الوزير في حدود ما تبقى من ثواني. باقية لك حوالي 40 ثانية.

السيد وزير الصحة:

لا، هاذي فرصة باش نشرح لكم أشنو هي الوظيفة العمومية الصحية، لأن الوظيفة العمومية الصحية ملي غتجي غتجيب بواحد المسائل جديدة، كائنة نواقص، هاذ النواقص ديال الموارد البشرية ما يمكنناش.. 97.000، تتجمع الأطباء والممرضين، مايمكنش في ظرف 5 سنين أو.. إلى بغينا نمشيو بالوتيرة التي غادين بها وهاذ التكوين والعدد ديال الكليات ديال الطب خاصنا تقريبا أكثر من 15 عام.

إذن لازم اليوم إلى بغينا نمشيو مع هاذ الإصلاح الجذري خاصنا واحد الملاءمة ديال عدة حلول، منها يكون بعدا على الأقل التحفيز في إطار هاذ المنظومة الجديدة، في هاذ الوظيفة العمومية الصحية، لأن هاذ الوظيفة أش غتجيب؟ ما يقاش (salaire) ديال الطبيب (fixe) خاص واحد الجزء (fixe) ثابت وواحد الجزء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ولكن المعنى بان، معذرة السيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه "صيانة المراكز الصحية القروية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

رمضان مبارك سعيد،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، السؤال ديالنا تيتعلق بالصيانة ديال بعض المراكز في العالم القروي، تتشكل في الحقيقة واحد الإشكال كبير هاذ الصيانة مهمة، تنساء لكم السيد الوزير إلى كين شي توضيح في هاذ الباب؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

لازم ما نذكر بأن وزارة الصحة تتعمل على تفعيل مخطط وطني خاص بتبمية الصحة بالوسط القروي، تم من خلاله تحسين العرض الصحي بالمناطق القروية التي عرفت نموا هاما من حيث مراكز الرعاية الصحية

ماشي ساهل.

الإشكالات كائنة مطروحة في واحد المجموعة ديال المراكز، لكن، السيد الوزير، بالإرادة دياكم والمجهود دياكم والتتبع دياكم اليومي، أنا متأكد بأن مجموعة ديال النقط غتغلبو عليها، ولكن بغينا المزيد من الحرص دياكم، السيد الوزير، على هاذ المراكز القروية وعلى العالم القروي، لأن العالم القروي تيعاني الأميين، العالم القروي عندو المراكز فيها بعض الإشكالات وعن التجهيزات غير متوفرة، بالإضافة باش ينتقل للمدينة عندو صعوبات مادية والصعوبة ديال التنقل والصعوبة ديال الاستقبال، كين العالم القروي اللي تيمثل النصف أو أكثر ديال الساكنة ديال المغرب اللي خاصو واحد العناية، لأن حتى الموارد البشرية تتلقى واحد الصعوبات، الله يحسن عوانكم، تتبغو انتوما باش تكون التعيينات في مناطق نائية وقروية، ولكن الأطباء تتلقى إشكالات لأن طبيب تتلقاه كين في واحد المركز ولكن تيجي مرة في الأسبوع أو يجي مرتين على أبعاد تقدير، ولكن هاذ الشي خاص المجهود الجماعي والتعاون وتضافر الجهود لا دياكم ولا ديال السلطات ولا ديال المنتخبين باش يمكن لنا نتغلبو على هاذ التمرين.

كذلك، السيد الوزير، كين بعض المستوصفات اللي في واحد السؤال، كان الجواب ديال الوزير السابق بأن كين 240 مستوصف مغلقة في وجه اسميتو.. مع العلم هاذ المستوصفات إلا كانت الإمكانيات وتحت في وجه الساكنة غتخفف العبء على واحد المجموعة ديال المناطق اللي كين بعض المناطق واحنا مقبلين على موسم الصيف كون تتعضو غير واحد شي حشرة خاصو يضطر ينقلوه لشي مكان اللي هو بعيد، ولهذا أنا متأكد بأن، السيد الوزير، هاذ الملاحظات دياكي وهاذ المداخلات غتسجلوها بعين الاعتبار.

وفي الختام، بغيت في هاذ رمضان، السيد الوزير، باسم الساكنة ديال إقليم وزان اللي تتمثلها ببلغكم التحية والتقدير، لأن لولاكم انتوما ماكانش ذاك المستشفى الإقليمي ديال وزان اللي الآن الماولة خدامة فيه، ما كانش غيشوف النور. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى عندو تعقيب في حدود حوالي 20 ثانية.

السيد وزير الصحة:

لا غير بعجالة، في إطار الإصلاح الهيكلي الجديد، اليوم المراكز الصحية كلها غتولي تابعة لوحدة مستقلة عندها تسيير ذاتي، هاذك المجموعة الترابية كل مجموعة ديال المراكز الاستشفائية غتكون تابعة لواحد المستشفى، فبالنالي حتى من ناحية التسيير والحكمة غتبدل الأمور.

ثانيا، البرنامج الطبي الجهوي اللي غادي يولي يخلي الحركة والوظيفة العمومية اللي كندخل واحد التحفيز ما يقاش غنحسو بهاذ المسألة هاذ

الأولية، حيث يبلغ حاليا العدد ديال المراكز الصحية القروية 2034 مؤسسة، وكان أكثر من الحواضر، عندنا في المغرب تقريبا 3047 مركزا صحيا، فيها 2034 في القرى، وكذا الرفع من جودة خدماتها عبر تأهيل بنياتها وتعزيزها بالتجهيزات الطبية اللازمة وتوفير الأدوية والمواد الصحية ودعما بالأطر الصحية.

وتسعى وزارة الصحة إلى تعزيز تدخلاتها في الوسط القروي عبر مجموعة من الإجراءات، تركز أساسا على مواصلة تعزيز العرض الصحي وجودة الخدمات المقدمة لساكنة هذه المناطق، والتي تستهدف تحسين مؤشرات التنمية البشرية على مستوى الجماعات الترابية المعنية على الصعيد الوطني، مع المساهمة الفعالة في البرامج الحكومية الهيكلة، كبرنامج تقليص الفوارق الجالية والاجتماعية بالوسط القروي، الذي يغطي الفترة 2017-2023 والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية، وخصوصا مجالس الجهات وكافة المتدخلين بما فيهم القطاع الخاص، مع تعزيز وتأهيل المؤسسات الصحية وتجهيزها ومدها بالموارد البشرية وسيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة.

وفي إطار مواكبة ورش توسيع التغطية الصحية الشاملة في الآجال المحددة له والتحقيق الفعلي لالتزام السلطات العمومية من خلال مقتضيات قانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها، تستعد الوزارة لإطلاق برنامجا طموحا خلال سنة 2021، يروم إلى تأهيل قرابة 1500 من وحدات الصحة الأساسية، أغلبها بالوسط القروي باعتبارها أول نقطة اتصال وتوجيه للمرضى.

كما تركز عملية إصلاح المنظومة الصحية الوطنية في إطار مواكبة الورش الملكي بتعميم الحماية الاجتماعية على تأهيل العرض الصحي، من خلال تدعيم البعد الجهوي، وذلك بإحداث خريطة صحية جهوية وأجراة البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية واعتماد مقاربة جديدة لصيانة البنيات والمرافق التقنية والمعدات الطبية، وتروم وضع إستراتيجية دائمة للصيانة عبر تدخلات دائمة ومستمرة لإصلاح وتهيئة البنية التحتية وتأهيلها وصيانة تجهيزها، تفاديا للتهالك الكلي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الوزير،

شكرا على بعض التوضيحات.

فعلا، السيد الوزير، انتوما تديرو واحد المجهود مهم، مجهود استثنائي ومجهود كبير، فعلا الظروف اللي تخملتو فيها المسؤولية في هاذ القطاع ما كانت ساهلة لأنه جيتو مع الجائحة وتديرو الجائحة والتدبير العادي للقطاع

سنة و64 سنة والحاملين للأمراض المزمنة، ليمتد الشروع مع بداية الأسبوع المنصرم في توسيع دائرة الاستهداف لتشمل فئات المواطنين والمواطنات البالغين ما بين 55 و60 سنة وكذلك احنا غادي نهبطو لأقل من 55 سنة إن شاء الله.

لذلك، فمن المرتقب أن تنجح بلادنا في غضون أشهر في الحفاظ على صحة الأشخاص الذين يحملون عوامل الاختطار ما فوق الـ 50 سنة وتحقيق أهم الأهداف راهنت عليه في إطار الإستراتيجية الموسعة للتلقيح أو ألا وهو القضاء على الحالات الخطيرة والوفيات قصد التحكم في الوباء، ثم الوصول إلى تحقيق المناعة الجماعية المنشودة.

وحسب آخر معطيات الرصد الوبائي، فقد بلغ عدد الملقحين اليوم 5.107.128 مستفيد ومستفيدة من الحقنة الأولى و4.282.269 من الحقنة الثانية.

من الضروري كذلك التأكيد على أنه بالرغم من أن الحالة الوبائية متحكم فيها حتى الآن، وبالرغم من أن القلق الناتج عن ظهور طفرات فيروسية جديدة، فإن ذلك يستدعي منا بذل مزيد من الحيلة والحذر لتجنب حدوث انتكاسة فيروسية والعصف بالتالي بكل المكتسبات التي حققناها ببلادنا في محاربة هذا الفيروس وحماية الأمن الصحي للمواطنين والمواطنات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم على جوابكم.

وفي إطار تفاعلنا مع توضيحاتكم المقدمة، نود في البداية استفساركم، السيد الوزير، عن ملاسبات دخول الفيروس الهندي المتحور إلى بلادنا وعن إمكانية انتشاره - لا قدر الله - كما نود منكم تنوير الرأي العام بأفق الحجر الصحي.

وبخصوص الإكراهات والتحديات ذات الصلة بالحملة الوطنية للتلقيح ضد "كوفيد-19"، نود في الفريق الحركي أن نساهم بالملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، في البداية لابد أن نشيد بنجاح الحملة الوطنية للتلقيح ضد كورونا إلى حدود اليوم، إذ نسجل اعتزازنا بالظروف المتميزة التي تجري فيها الحملة وتنظيمها المحكم بفضل الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والانخراط الواسع والمسؤول للمواطنين في الحملة وبمجهودات وتوضيحات (المقصود: تضحيات) الأطر الصحية، استطاع بلدنا الوصول إلى تلقيح حوالي أكثر من 5 ملايين شخص، ليتبوأ

النقص هذا، غتبدل الأمور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل معك إلى السؤال الحادي عشر وموضوعه "تدبير الحملة الوطنية للتلقيح ضد "كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الإستعجالية المتخذة لتسريع وتيرة التلقيح الجماعي ببلادنا. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تابعا جميعا فإن الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا تتواصل في كافة تراب المملكة بسلاسة وتدبير مثالي نوه به العالم، نتيجة الأداء الجيد والتحرك الاستباقي لبلادنا وبتوجيهات ملكية سامية، حماية للمواطنين والمواطنات، وبالنتيجة حماية النظام الصحي من الانهيار، في الوقت الذي لازالت العديد من البلدان تعاني من أجل تأمين جرعات اللقاح الضرورية لسكانها، وقد شجع التحكم النسبي في الوضعية الوبائية ببلادنا نتيجة للتدابير الاستباقية والاحترازية التي اتخذتها السلطات العمومية، سيما حظر التنقل الليلي خلال شهر رمضان، على إنجاح تواصل عملية التلقيح، خاصة مع تسجيل المنحى الوبائي لانخفاض كبير في الأسابيع الأخيرة، فالرهان الذي لازالت تسارع في سبيل تحقيقه ببلادنا اليوم هو ضمان الحماية اللازمة للفئات الهشة على وجه الخصوص والتحكم بعد ذلك في انتشار العدوى الوبائية.

ويذكر في هذا الإطار أنه بعد المرحلة الأولى من 28 يناير المنصرم استهدفت خلالها وزارة الصحة الفئات ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بمهنيي الصحة البالغين من العمر 40 سنة فما فوق، والسلطات العمومية والقوات المسلحة الملكية وكذا نساء ورجال التعليم ابتداء من 45 سنة، والأشخاص المسنين البالغين 75 سنة فما فوق، ثم أعلنت منذ 11 فبراير الماضي عن توسيع العملية لتشمل الفئات العمرية 65 سنة فما فوق، قبل الإعلان فيما بعد عن توسيع الدائرة لتشمل كذلك فئات المواطنين والمواطنات بين 60

المرتبة الأولى إفريقيا ومراتب متقدمة عالميا، مما عزز ريادة المملكة في مجال التلقيح وفي تدبير الجائحة؛

ثانيا، ومن باب الواقعية والصراحة التي تميز موقفنا دائما، نؤكد، السيد الوزير، تسجيل بطء في الحملة الوطنية للتلقيح حاليا مقارنة مع بدايتها، وهذا راجع بالأساس إلى تأخر إمدادات اللقاحات من شركتي "أسترازينيكا" و"سينوفارم"، بفعل الطلب المتزايد والمنافسة الدولية على منتوجهما، مما يجعل تحقيق هدف الوصول للمناعة الجماعية المحددة من طرفكم السيد الوزير، في تطعيم 80% من السكان في شهر ماي أمرا بعيد المنال في ظل الظروف الحالية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، أمام هذه الإكراهات ومن أجل تسريع وتيرة الحملة الوطنية للتلقيح، لا بد من مضاعفة الجهود لاقتناء لقاحات شركات أخرى، خصوصا بعد الكارثة الوبائية التي تعرفها الهند البلد المصنع على أرضه "أسترازينيكا"، مما يجعلها في أمس الحاجة للاستخدام المحلي، كما نسجل أيضا، السيد الوزير، تأخر وصول لقاح شركة "سبوتنيك" الروسي، الذي سبق لكم أن أعلنتم عن التعاقد مع هذه الشركة، كما نسجل أيضا غياب المعطيات حول عدد..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار، شكرا.. شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثاني عشر والأخير الموجه لقطاع الصحة..

نعم؟ عندك تعقيب؟

تفضل السيد الوزير، لأنه قلت زعما 6..

السيد وزير الصحة:

الوزارة دارت البلاغ ديالها بالنسبة للسلالة الهندية واضح، ثاني حاجة الإمدادات مازال مستمرة ديال التلقيح، واحنا غادين هاذ الشهر ماي غيكون واحد الارتفاع ديال الوتيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل، كما قلت، إلى السؤال الثاني عشر والأخير الموجه لقطاع الصحة وموضوعه "تطوير العرض الصحي في أفق تعميم التغطية الصحية على المستوى الوطني، وخصوصا بجهة بني ملال-خنيفرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الصحة:

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

منذ قليل تحدثم عن أهمية البعد الجهوي في تطوير المنظومة الصحية بالنسبة لتعميم التغطية الصحية التي هي مكون أساسي من هاذ الورش ديال الحماية الاجتماعية التي هو ورش ملكي، وكلنا نتمناو لو النجاح.

فالسؤال ديالنا اليوم عندو هاذ البعد الجهوي يتعلق بجهة بني ملال-خنيفرة، أشنو هي الاستعدادات التي دارت الوزارة باش تكون هاذ الجهة حتى هي في مستوى هاذ الطلب التي غيكون عليها، على اعتبار أن هاذ الجهة لم تحظ بكافي جهات المملكة بالدعم اللازم فيما يتعلق بالصحة العمومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، وقد سبق وأكدنا قبل بأن الوزارة تواكب تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، سيما الجانب المتعلق بتوسيع التغطية الصحية الشاملة من خلال إعداد برنامج كبير لإصلاح وتأهيل المنظومة الصحية، ويدخل كل هذا في إطار تفعيل التزامات السلطات العمومية من خلال بنود الإطار 09.21 لإصلاح المنظومة الصحية.

وكما ذكرنا قبل قليل، فإن البرنامج الإصلاحي التي تراهن عليه وزارة الصحة يتضمن كذلك محاور هامة ترتبط بتثمين الرأسمال البشري عبر مراجعة القانون 131.13، وعبر كذلك مراجعة القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات قصد إحداث وظيفة عمومية صحية وتأهيل العرض الصحي من خلال تدعيم البعد الجهوي في إحداث خريطة صحية جهوية، وأجراة البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية، بالإضافة إلى محور أساسي مهم اعتماد حكمة جديدة بالمنظومة الصحية لتقوية آليات تقرب وضبط عمل الفاعلين بتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، وإحداث نظام معلوماتي. وبطبيعة الحال فكل الجهود الكبيرة بذلت في ظل الظروف الاستثنائية لانتشار فيروس كورونا.

أما بخصوص العرض الصحي بجهة بني ملال-خنيفرة، فقد تعزز خلال السنتين الأخيرتين بمجموعة من البنيات التحتية والتجهيزات الطبية والبيو طبية، سواء برسم ميزانية وزارة الصحة أو في إطار شراكة مع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، بالإضافة إلى التجهيزات والمعدات التي عززت

بالنسبة للعرض الصحي بالنسبة للمستشفيات، السؤال كان محدد بالنسبة للعرض الصحي وبالضبط كنت نبغي نتكلم على المستشفى الإقليمي ديال الفقيه بنصالح، هاذ المستشفى الإقليمي اللي تعين له المهندس المعماري ديالو في نهاية 2011 في عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي، من تما وهو في تعثر، مع أنه غيتبني في نفس البلاصة فين كاين المستشفى الحالي، يعني ما كاينش مشكل الأرض ولا العقار إلى غير ذلك، كان خاصو تكون التسريع ديالو هاذي 10 سنوات مازال ما كملش، وكان تأخر كبير في الأشغال، واحد العدد ديال الصفقات المتعلقة لا بالبناء لا بالتجهيز مازال ما تعملاتش و250 ألف ديال ساكنة الفقيه بنصالح مازلة خاصها تمشي لبني ملال، وخصوصا بعد 3 الداعشية راه ذاك المستشفى اللي كاين في الفقيه بنصالح راه تيولي بحال المركز الصحي، لأن ما كاينش فيه (la garde) ما كاينش واحد المجموعة ديال الأمور، الناس تتمشي لهما.

نفس الشيء يمكن يتقال على المستشفى ديال بني ملال الجهوي، اللي ما بقاش تستطع يلي الرغبات والاحتياجات ديال المواطنين، الموقع ديالو والتأكل ديال البنية التحتية ديالو إلى غير ذلك، كانت اتفاقية مع الجهة باش تعمل واحد المستشفى جهوي في مكان آخر حتى هو متأخر، نفس الشيء بالنسبة لخريكة، نفس الشيء بالنسبة للمستشفى ديال واد زم.

على مستوى الموارد البشرية، حدث ولا حجر، كاين نقص في الموارد البشرية خلال 10 سنوات الأخيرة السيد الوزير، كاين نقص في الموارد البشرية في جهة بني ملال- خنيفرة، مع أن خاص تكون تقدم خاصنا زيدو القدام، كلها المستشفيات الإقليمية تعاني من نقص، كنتوصلو يوميا ماشي بالشكايات ديال المواطنين، ولكن دابا تنتوصلو بالشكايات حتى ديال المهنيين ديال قطاع الصحة اللي عليهم الدرك بزاف وعليهم الضغط، وما كاينش الإمكانية باش يستاجبو للطلبات ديال المواطنين.

إذن تفتنوا، السيد الوزير، باش نعرفو التجربة دياكم باش تعطيو واحد الأهمية خاصة فيما تبقى من عمر هذه الحكومة على الأقل تمشيو فشي زيارة للجهة وتوقفو على هاذ الأوراش وعلى هاذ الاتفاقيات، وعلى الأوراش اللي في طور البناء باش يمكن على الأقل تداركو بعض النقص بالنسبة للبدية ديال 2021 اللي من المفترض يكون واحد العدد كبير ديال المواطنين في التغطية الصحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونتقدم كذلك بالشكر باسمكم جميعا للسيد الوزير لمساهمته معنا في هذه الجلسة وصره معنا بحكم أنه أكثر من نصف الأسئلة كانت موجهة لقطاع الصحة.

ونتقل جميعا إلى قطاع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ومع السؤال الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه

العرض الصحي بأقاليم الجهة في إطار التدابير الاستباقية وإعداد الجاهزية لمواجهة جائحة مرض "كوفيد-19"، وهي تجهيزات تستهدف بالأساس تقريب وتجويد الخدمات الصحية من ساكنة الجهة، تماشيا مع أهداف وبرامج وأولويات إستراتيجية وزارة الصحة في الشق المتعلق بالنهوض بصحة الأم والطفل والتكفل بالأمراض المزمنة، ونذكر في هذا الإطار:

- تعبئة ما يفوق 150 سريرا بمستشفيات الجهة ومدها بمجموعة من آلات ومعدات الإنعاش والتنفس الاصطناعي؛

- تجهيز المراكز الاستشفائية ببني ملال وخريكة ومستشفى القرب بواد زم بأجهزة سكانير بجودة عالية وتكنولوجيا متقدمة بالإضافة إلى جهاز الرنين المغناطيسي (IRM⁶) بالمستشفى الجهوي ببني ملال؛

- المصادقة على صفقات التجهيز بمركز تصفية الدم بمستشفى القرب بمريرت بـ 12 آلة لتصفية الدم و50 آلة لفائدة المركز الجهوي لتصفية الدم ببني ملال؛

- انتهاء الأشغال بمستشفى النهار بالمستشفى الإقليمي بخريكة، والشروع في الإعداد لطلب العروض لاقتناء التجهيزات الطبية والمعدات البيوطبية الضرورية لتقديم خدماته.

وفي إطار المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم اقتناء وتسليم مجموعة من المعدات والتجهيزات الطبية والبيوطبية بمجموعة من المراكز والمؤسسات الصحية بأقاليم الجهة، بمبلغ إجمالي يناهز 26 مليون درهم والتي تستهدف بالأساس النهوض بصحة الأم والطفل.

ومن المنتظر كذلك تعزيز العرض الصحي بالجهة بتجهيزات ومعدات طبية حديثة ونوعية بعد الانتهاء من أشغال بناء كل من المستشفى الإقليمي بالفقيه بن صالح وأزيلال؛

ومن المنتظر كذلك في إطار الخريطة الجهوية الصحية برمجة مركز استشفائي جامعي في الجهة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

بداية، السيد الوزير، بالنسبة للمركز الاستشفائي الجامعي في جهة بني ملال- خنيفرة فات الأوان باش هاذ الحكومة تكلم على مركز استشفائي جامعي، هذا طلب كنا تنديروه هاذي 10 سنوات ما تدارش، هذا غيكون في الأجندة ديال الحكومة المقبلة.

⁶ Imagerie par Résonance Magnétique

"تعسفات أجهزة المراقبة الطرقية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن على مشارف موسم الحصاد، تشدد المراقبة الطرقية الخناق بشكل كبير وملحوظ في مختلف الطرق وبجميع الجهات على الشاحنات، وإذا اعتبرنا هذا الأمر طبيعيا، لأننا جميعا نتطلع إلى ضمان السلامة الطرقية والحد من مسببات الحوادث، إلا أننا نلاحظ أن تشديد هذه المراقبة لا يقتصر على المهام المنوطة بها (الجهاز)، حيث لا يتعدى أحيانا إلى ما هو موكل له مراقبته.

كما أن استئناف هذا النوع من الحملات يتزامن مع ظروف الحصاد والجني والتسويق والعطل، يضر بمصالح السائق المهني دائما.

السيد الوزير المحترم،

ما هي منهجيتكم بخصوص ملائمة اختصاصات هذا الجهاز مع ما تعرفه بلادنا من تحولات في مسار الإصلاح؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار،

غير خاف عنكم أن الصلاحيات ديال المراقبة الطرقية، سواء كانت بالنسبة للدرك الملكي أو الأمن الوطني أو مراقبي النقل والسير على الطرقات ينظمها، أولا، الصلاحيات المخولة لهم بمقتضى القانون.

كاين كذلك القانون 52.05 ديال مدونة السير، والذي تم تعديله وتتميمه بالقانون 116.14، وكان حرص على أنه ضمانا لتوحيد المساطر الإدارية الخاصة بضبط المخالفات، تم إعداد دليل المراقبة الطرقية الخاص بالأعوان محرري المحاضر، وتم وضعه رهن إشارة كل هاذ الهيئات ديال المراقبة الطرقية، وكان كذلك حرص على أنه تكون واحد العدد ديال التوجيهات في مجال المكننة، خاصة فيما يتعلق بالحمولة الزائدة أو فيما يتعلق بالسرعة.

فهناك مستويان، هاذ الهيئات المراقبة المفترض فيها أن تخضع للقانون، لكن إذا كانت أي تجاوزات كاين 2 مستويات:

- كاين المستوى ديال القضاء بطبيعة الحال؛

- كاين المستوى ديال الشكايات الإدارية التي نبت فيها حال توصلنا بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم موضوعي ومنطقي، ونحن لا نختلف أن هذه المراقبة ضرورية، بل ومهمة لمراقبة حمولة الشاحنات أساسا، وأكد أن القانون المنظم لنقل البضائع على الطرقات ينظم هذه العملية لما لها من أهمية للوضعية الخطيرة وتحديد طبيعتها وعلى مستوى أداء النقل ووضعية العربات، بحيث أنه عادة ما تكون هاته العربات محور العديد من حوادث السير على الطرقات، خصوصا خلال موسم الحصاد وتنقل الشاحنات وآليات الحصاد ووضعها على الطرقات، مما يخلف انطباعا غير مقبول لدى مستخدمي الطريق، وبالتالي كان هدف المشرع نبلا من أجل إحداث هذه الآلية التي تساهم في ضبط عمل النقل الطرقي للبضائع وجعلها مطابقة للقوانين، حماية للأشخاص والممتلكات.

لكن، نجد أن مكونات هذه المراقبة والتي تتكون من مراقبين، عادة ما يتعسفون على المهنيين وأرباب النقل الطرقي، حالات متعددة وكثيرة أصبحت اليوم عالة ووبالا على القطاع، بحيث أن المهنيين وأرباب النقل عادة ما تسجل ضدهم غرامات تعسفية ظالمة، خاصة ونحن على أبواب موسم الحصاد، الذي تكثرت وتشتد خلاله هذه المراقبة.

السيد الوزير المحترم،

نحن نعلم ظروف الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تقليص حوادث السير، في مقابل ذلك كان للنقل الطرقي دور محوري في تخفيف آثار الجائحة ومساهمتها الإيجابية والاشتغال خلال فترة دورة هذه الجائحة، عبر اللوجستيك الذي وفرتة الحكومة لإنجاز تحديات البلاد في توفير الخضر والفواكه والأدوية والتلقيح إلى أبعد نقطة في المملكة.

وبالتالي، السيد الوزير، يجب تشجيعهم ودعمهم واعتماد المدونة في التعاطي مع المراقبة وتخفيف هذه التعسفات وضبطها والتقييد بمضمون القانون المؤطر لهذه المراقبة، صيانة وحماية لوضعية النقل الطرقي وعدم مفاقة أوضاعه الصعبة التي يعيشها، والعمل السيد الوزير، على رفع درجة الاحتقان التي يعيشها منذ سنوات في أقرب وقت ممكن.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذا كان تعقيب للسيد الوزير..
تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو، السيد المستشار، بحال اللي قلت لكم، تكلمت على التعسفات، على الاحتقان، أنا في التقدير ديالي ما كاينش لا تعسفات، لا احتقان، لأن مدونة السير يجب أن تحترم وأن تطبق، لأن مدونة السير راه المشرعين هوما اللي داروها.

بطبيعة الحال إذا كانت هناك تجاوزات، وهذا يقع، فأنا قلت لك كايين المستوى الأول ديال القضاء، كايين المستوى الثاني هو ديال الشكايات الإدارية، واحنا منين كتكون عندنا شكايات نتابعها، وآخرها كانت واحد الشكاية بالنسبة لواحد النقل ديال الدولي، واللي تبين فيها أن الجمعية التي تحدثت عن تعسفات، لما طالبها بأدلة لم تستطع، طبيعة الحال خاصنا كذلك نحيمو الموظفين، لأنه لا يمكن بطبيعة الحال رمي الموظفين بأشياء غير صحيحة.

الآن ما قام به النقل العمومي في هاذ المجال ديال الجائحة هو الأمر محمود، لكنه لا ينبغي أن يبرر من خلاله أي تجاوز، والسيد المستشار أكيد كنعرفو أنه كايين واحد النقاش طويل، عريض مع بعض الأنماط في النقل الطرقي للبضائع اللي تيتكلمو على أننا نزيدوهم الحمولة، نزيدوهم في (tonnage)، هذا بطبيعة الحال أتم سادة العارفين، هذا راه عندو إشكال كبير بالنسبة للسلامة الطرقية.

بالنسبة لهاد القضية ديال آليات الحصاد، رغم أن مدونة السير تنص على ضرورة التوفر على رخصة السياقة، ولكن في انتظار أن الإدارة تنزل الكيفيات ديال هاذ المقتضى هذا، نحن الآن في نقاش مع وزارة الفلاحة، باش نلقاو واحد الصيغة معقولة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات ديال هاذ الآليات، وأنا من هاذ المنبر تنطمأنهم أنهم ماغيكونش مشكل بالنسبة لهاد الموسم، إن شاء الله، الموسم ديال الحصاد فيما يتعلق بتنقل آليات ديال الحصاد في الطرق الرئيسية.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "تعميم النقل السككي ببلادنا".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

تعرف بلادنا تقداً مهماً في قطاع النقل السككي، الذي يلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أننا نلاحظ تركز هذا المجهود في جهات بعينها.

على هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتعميم النقل السككي على مختلف جهات المملكة.
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

شكرا على هذا السؤال.

أنا بغيت غير نذكر أنه خلال هاذ العقدين الماضيين، تدارت واحد العدد ديال المشاريع بطبيعة الحال على رأسها الخط السككي فائق السرعة والخطوط الكلاسيكية ديال تاويرت-الناطور، طنجة-ميناء طنجة المتوسطي، سيدي يحيى-مشرع بلقاصري، ناهيك على التثنية ديال الرباط فاس، مراكش-الدار البيضاء، كذلك التثنية ديال القنيطرة ديال الدار البيضاء، والكهيرة ديال المحور ديال طنجة.

أكيد أنه مازال أمور كثيرة اللي خاصها تدار، ما في ذلك شك، لكن أنا بغيت غير نبه أن هذه الاستثمارات هي استثمارات ضخمة، راه غير القطار الفائق السرعة، السادة المستشارين تيعرفو أنه كلف تقريبا أكثر من 23 مليار ديال درهم.

ولهذا، كان جلالة الملك، في الخطاب ديال 6 نونبر 2015، قالها بالحرف، قال "لدينا حلم ببناء خط للسكة الحديدية من طنجة إلى الكويرة، ليربط المغرب بإفريقيا، وإننا لندعو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية التي تنقصنا اليوم لاستكمال الخط بين مراكش والكويرة".

وهذا بطبيعة الحال باعتبار أنها استثمارات ضخمة، الآن احنا داخلين في واحد العملية ديال التفكير حتى مع الشركاء ديالنا في دول أخرى، أن تكون المقترحات ديالهم مقترحات شاملة، متكاملة فيها الجانب ديال التمويل اللي هو الجانب الأساسي، لأن هاذ القضية ديال التكنولوجيا الآن متوفرة في عدد من الدول، متوفرة حتى في بلادنا، لكن هاذ القضية ديال الإبداع في المجال ديال التمويل هذا هو اللي المطلوب إن شاء الله، ونحن نشغل على ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:**شكرا السيد الرئيس.**

تفاعلا، السيد الوزير، مع جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل مجموعة من الملاحظات معززة باقتراحات ذات الصلة بواقع البنية السككية ببلادنا وآفاقها المقبلة، باعتبارها دعامة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

أولا، من باب الواقعية لا يمكننا إلا أن نسجل أهمية المجهود المبذول في السنوات الأخيرة في هذا القطاع الأساسي، سواء ما تعلق بتجديد الأسطول أو على مستوى تهيئة بعض الخطوط، وصولا إلى إطلاق المشروع الملكي الهام المتمثل في القطر فائق السرعة، وكذا القطر السريع. وتجدر الإشارة طبعاً، إلى المخطط السككي كما جاء في جوابكم، والذي يمتد إلى سنة 2040، هذا المخطط الذي من المنتظر أن يمدد القطر الفائق السرعة نحو مراكش ثم أكادير جنوباً، ونحو وجدة شرقاً، كما يهيم الربط بين جهتي فاس - مكناس ومراكش - آسفي، إلى جانب الربط الجهة الشرقية بجهة الشمال، وكذا تعزيز الربط بين أقاليم جهة بني ملال - خنيفرة، وداخل جهة طنجة - الحسيمة إلى جانب ربط جهة سوس - ماسة بجهة كلميم - واد نون.

كما يعززم هذا المخطط إلى ربط 12 ميناء و15 مطار دولي بالسكة الحديدية.

ثانياً، بناء على ما سبق، وفضلاً على استفسارات عن سبل تمويل هذا المخطط الطموح، فإن الملاحظ أن العناوين الرئيسية لهذا المخطط لا تقدم أي إشارة إلى جهة درعة - تافيلالت، وكذا الأقاليم الجنوبية للمملكة التي أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في خطابه التاريخي بمناسبة الذكرى 44 للمسيرة الخضراء، عن إطلاق مشروع القطر الفائق السرعة نحو أكادير، وهو منطلق لربط الأقاليم الجنوبية للمملكة بالخط السككي، موازاة مع الطريق السريع لأكادير - الداخلة، بل سبق للملك الراحل الحسن الثاني، قدس الله روحه، أنه أكد على هذا الربط منذ سنة 1984.

لهذا، السيد الوزير المحترم، وفي إطار العدالة والإنصاف المجالي، نريد منكم توضيحاً حول المدى الزمني والتدابير المتخذة لربط جهة درعة - تافيلالت بالسكة الحديدية، هذه الجهة التي تعد من أضعف الجهات وفق المؤشرات واللجوء إلى النقل بمختلف أنواعه.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:**شكرا للسيد المستشار.**

ما جاء في المخطط بطبيعة الحال، هو مخطط واعطى واحد التصور على ما سنقوم به في المجال ديال توسيع السكة الحديدية، لكن المخطط ما كيتكلمش على مشاريع محددة بأغلفة مالية محددة.

الآن، اللي عندنا تنشتغلو عليه حقيقة هو القنيطرة - مراكش بالنسبة للقطر الفائق السرعة، ومراكش - أكادير بالنسبة للقطر الفائق السرعة، وهاذو بجوج غادي يكلفو تقريبا 100 مليار ديال الدرهم، كين 2 ديال المستويات:

كاين المستوى ديال صندوق مُجدد السادس للاستثمار، احنا هاذ المشاريع طرحتها، وكاين كذلك هاذ التعاون مع دول التي أبدت استعدادها لهذه المشاريع.

يعني أشنو هو العقد في الأمر؟ هو التمويل، طريقة التمويل، شروط التمويل، وبطبيعة الحال هاذ القضية ديال هاذ الشراكة ما بين القطاعين العام والقطاع الخاص، يعني حتى في إطار الصندوق مُجدد السادس للاستثمار، غنعطبو الأولوية لهاذ الأشكال الجديدة في الاستثمار التي ترفع العبء على ميزانية الدولة، لأن هاذ الشيء كامل اللي درناه اتخاذه من ميزانية الدولة، راه تقريبا 70 مليار ديال الدرهم في هذه السنوات الأخيرة اللي استثمرناها في السكك الحديدية، الآن الدولة ما عندهاش الإمكانية تستمر بنفس الطريقة، فبالناتالي كاين حرص، كاين تفكير، ونحن دعونا كل الشركاء إلى أن يقدموا مقترحات تأخذ بعين الاعتبار الأشكال التمويلية الجديدة، وغيكون خير، إن شاء الله، في هاذ المجال قريبا بإذن الله.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "التأخر في إنجاز بعض السدود الصغيرة".

والكلمة لأحد السيدين المستشارين عبد اللطيف أعمو والسي عدي شجيري لتقديم السؤال. بفضل.

المستشار السيد عدي شجيري:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،****السيدات والسادة المستشارون،****السيد الوزير المحترم،**

جاء في البرنامج التوقيعي لوزارتكم برسم السنة المالية 2018 والسنة المالية 2019، إنجاز عددا من السدود الصغيرة والمتوسطة في عدد من الأقاليم، إلا أن هذه السدود مازالت لم تر النور بعد.

لذا وفي هاذ الإطار، نسألكم السيد الوزير، عن السبب في هاذ

التأخير؟ وعن متى ستنتقل الأشغال بهذه المنشآت الحيوية المائية المهمة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هناك شقان في السؤال اللي تفضلتو به، احنا بالنسبة لينا فيما يتعلق بالسدود الصغيرة، المقاربة بتدلات، وأكد أنوما عارفين هاذ القضية، لأنه في البرنامج ديال 20-27 الآن اقتراح السدود الصغيرة سيعود إلى لجان جمهوية، يرأسها السادة الولاة، والتي يشارك فيها كل المعنيين بالموضوع. إلى بغيتي رجعتي لهذا الموضوع ديال 2018-2019، غير للتصحيح، أولا 2019 ما كان فيها حتى برنامج توقي، البرنامج التوقي كان في 2018، وكما يدل على ذلك اسمه فهو توقي.

الذي وقع حقيقة هو 2016 و2017 نسبة الأداء ديال وزارة الماء آنذاك كانت 40 و41% (taux d'émission)، فبالثاني لما جات 2018 استعمل ذاك المعيار ديال 30% واحد العدد ديال الترحيلات اللي كنا كندبروها سنويا، الترحيل في الميزانيات ما تدارتش، فبالثاني واحد العدد ديال السدود التي كانت مبرجة لم يتم القيام بها، هذا السبب الأول. السبب الثاني أن واحد العدد ديال السدود اللي كانت في هاذ البرامج التوقعية، هي سدود لم تكن الدراسات موجودة فيها.

الآن بطبيعة الحال هاذ الشيء اخذا الطريق ديالو، هناك سدود نشغل عليها ف 2019-2020، وهناك سدود صغرى سنعلن عنها في سنة 2021، وفق هاذ الطريقة الجديدة اللي قلت عليها ديال البرنامج 20-27. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

نشكركم السيد الوزير على تفاعلهم وعلى الإيضاحات.

قد يتساءل البعض علاش البرنامج التوقي ل 2018 ونحن في 2021، لأن هاذ السؤال تطرح منذ السنة الفارطة أولا.

ثانيا، لأننا كنتنبشبو بهاذ السؤال، نظرا لأهمية هذه المنشأة في حياة المواطن وخصوصا في بعض الأقاليم اللي كنعرف الخصاص في الماء، أخص بالذكر أقاليم طاطا، ورزازات، زاكورة، تنغير، الرشيدية، فكيك، اللي كنعرف النقص في التساقطات المطرية واللي التركيبات الجيولوجية دياها غير

ملائمة لتخزين المياه.

وفهاذ الأقاليم أخص بالذكر بعض الجماعات اللي هي كنتجي في السلسلة ديال الأطلس الصغير بحال "إميسر"، "إكنيون"، "آيت الفوسي"، "واكليم"، وبعض الجماعات اللي كنتجي في الحوض ديال لمهيدر، بداية من "تازارين"، "حصيا"، "ألفيف"، و"مصيبي"، هاذ المرافق كما قلت اللي كنعرف مع الأسف الشديد قلة في التساقطات، زيادة على أن التركيبة الجيولوجية فيها ما كتسمحشاي باش تكون فرشاة مائية اللي كتسمح بتوفير مياه السقي.

حقيقة أن الآن تبذل مجهودات من طرف الدولة باش تزود بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد أكدز ومن سد تودعة، إلا أنه فيما يخص مياه السقي، السيد الوزير، أظن أن بلا هاذ المنشآت الصغيرة هكذا راه ما يكتشاي نعالجو المشكل، خصوصا أن واحد العدد ديال الجالية ديانا تما قاموا باستثمارات مهمة، وكل ما وفروه في الغربة حطوه تما، وإلى ما حاولناش نعالجو ليه المشكل بهاذ الطريقة هاذي، أظن أنه - لا قدر الله - يمكن تكون كارثة. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو تعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو السيد المستشار، لا خلاف حول ما تفضلتم به، ذاك الشيء علاش احنا بدلنا في الحقيقة المقاربة، لأنه اللي بان من خلال الممارسة، أن هاذيك البرجة ديال السدود الصغرى على المستوى المركزي لم تكن تنفي بالغرض، الآن بطبيعة الحال الكرة في الملعب ديال اللجان الجهوية باش توقع واحد العدد ديال التوافقات، واحد العدد ديال التحكيمات.

عودة لهذا الموضوع اللي طرحتيه، فعلا راه كان واحد العدد ديال السدود يمكن لي نذكرهم لك في إقليم أزيلال، شفشاون، تنغير، طاطا، طاطا هذا ديال "فم زكيد"، هذا غيتدار في 2021، إن شاء الله، وفيهم واحد العدد اللي إما، كما قلت لك، بحال هذا ديال "أزيلال" الدراسات ما كانتش، الآن كانتش، بحال هذا ديال "واكليم" في "تنغير" الدراسات ما كانتش، الآن تجوز هاذ الإشكال هذا، بالنسبة لهذا السدود اللي غنطلقو ف 2021 لأن هي السنة الثانية في البرنامج ديال 20-27 هو السد ديال "تازاران" إقليم شفشاون "بولوتان" في بولمان، "أسيف وندر" في سيدي إفني، "إميني تقات" في زاكورة، "ناغوشة" في الرشيدية، "فم زكيد" في طاطا و"ظهر العصمة" في بنسليمان، علما بأن هاذ السنة ديال 2020 ساليها 5 ديال السدود ما بين كلميم وسيدي إفني، ومن طبيعة الحال.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

انتهى الوقت السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه "استعمال المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء بالوسط الحضري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير المحترم،**

استعمال المياه الصالحة للشرب في سقي المساحات الخضراء واقع مشهود، لكنه غير سليم لاعتبارات متعددة.

لذا، نسألكم السيد الوزير:

ما هي المجهودات والتدابير التي اتخذتموها أو ستخذونها بتنسيق مع مجالس الجماعات الترابية للبحث عن موارد بديلة للسقي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال الهام.

أولا، كإين التأطير القانوني ديال الموضوع هو مهم نذكر بيه، هو أن القانون ديال 36.15 تينص على - وهادي مسألة مهمة جدا - على أن مياه الصرف الصحي جزء من الملك العمومي المائي ومورد مائي، يؤخذ بعين الاعتبار ويتم تخصيصه للاستعمالات الملائمة في إطار المخططات التوجيهية للتهيئة المندجة للأحواض المائية، هذا رجحناه، لأن ماكانش.

كذلك، من خلال السؤال ديالك راك شرقي بأنه في كل الحالات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، هي وزارة مساهمة، باعتبار أن هاذ الاختصاص كاين عند الجماعات الترابية، لكن كاين واحد المشروع كبير بغيت نذكر بيه اللي وقع فيه (la mutualisation) يعني التضافر ما بين برنامج التطهير السابق واستعمال المياه العادمة، حيث احنا اللي كان تيمنا كوزارة هو إعادة الاستعمال، سواء فالسقي بالنسبة للمناطق الخضراء أو مستقبلا في السقي الفلاحي.

الآن كاين برنامج كيتسمى "البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج"، واللي الحكامة ديالو تشرف عليها وزارة الداخلية في إطار واحد اللجنة، لكن احنا بطبيعة الحال كشركاء عندنا باش نعطيكم غير الاتفاقيات اللي درنا:

- شراكة متعلقة باستعمال المياه العادمة لمعالجة المدينة ديال عين عودة

لسقي المساحات الخضراء، الكولف الملكي؛

- إعادة استعمال المياه العادمة لمدينة بوزنيقة لسقي الكولف والمساحات

الخضراء؛

- اتفاقية شراكة لإعادة استعمال المياه العادمة لمعالجة السقي الكولف

بمدن طنجة، تطوان، مارتيل، المضيق والفنيدق.

كذلك، بالنسبة للحزام الأخضر ديال زاكورة. بالنسبة سقي الأراضي الزراعية بالنسبة لوجدة واتفاقية لإعادة استعمال المياه العادمة لسقي الكولف والمساحات الخضراء للمركبين الصحيين بمدينة مراكش، ثم أخيرا المساحات الخضراء ديال مدينة ديال الرباط.

احنا في التصور ديالنا مستقبلا فالخطط الوطني 20-50، هو أننا نوصلو لـ 340 مليون ديال الأمتار مكعبة ديال المياه العادمة التي سيعاد استعمالها. باش تكون عندك فكرة، السيد المستشار، حاليا احنا في حوالي 64-65 مليون، إذن غادي نحاولو نرفعو بطبيعة الحال من هاذ المستوى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**السيد الرئيس،**

شكرا، السيد الوزير، على هذه المعطيات وأيضا على هذه المجهودات التي قتم بها، ولا يسعنا إلا أن نثمنها ونتمنى المزيد، خصوصا على ضوء الشح الذي يعرفه بلادنا فيما يتعلق بالتساقطات المطرية التي لها أثر كبير على مخزوننا المائي، سواء تعلق الأمر بالمياه الجوفية أو السطحية أو غيرها، ثم أيضا أن تزايد استعمال الماء الشروب في السقي، خصوصا مع تزايد المساحات الخضراء في المدن، والذي أصبح مطلبها هاما فيما يتعلق بالمساحات الخضراء، والأمر الخطير هو أنه ما يزيد الطين بلة، كما قلت هو أنه هاذ السقي عموما كيكون بطريقة عشوائية، وإلى استحضرننا أيضا التسربات المائية والمردودية ديال الشبكة المرتبطة أساسا بهاذ السقي، كيان بأن الخصاص يتزايد، هذا رغم أن الكلفة المالية ديالو كلفة كبيرة على ميزانيات الجماعات الترابية.

لكن، السؤال اليوم اللي بغيت فيه إلى كان ممكن، السيد الوزير، توضيح، هو أن هذه المياه العادمة كلفتها هل هي مساوية لنفس الكلفة التي ينتج بها الماء الشروب؟ هل هي متساوية؟

واليوم، السيد الوزير، أنا بغيت واحد المجموعة من الأمور اللي بغينا نقترحوها عليكم، هو فعلا هناك شركات اللي قتم بها، ونذكركم بأن كاين حتى شراكة أخيرا تمت المصادقة عليها على مستوى جماعة الدار البيضاء، وهي في طور المصادقة عليها، صوت عليها المجلس، ولكن الآن في طور المصادقة، نتمناو التسريع ديالها.

السيد الوزير،

تعتبر الطرق الوطنية والثانوية بالأهمية بمكان، ولكي تلعب دورها إلى جانب الطرق السيارة في الربط بين العديد من الطرق الإقليمية والجهوية، يتطلب الأمر العناية بها وتزويدها لتعزيز الرصيد الطرقي ببلادنا.

لذا، نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتأهيل الطرق الوطنية والثانوية وجعلها في مستوى تطلعات المواطنين؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أتم تضرعون بطبيعة الحال الأصعب على إشكال كبير جدا، الذي يتعلق بالتوازن المطلوب ما بين الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد الطرقي وبناء الطرق، هذه معضلة دائما عند وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، كانت وستستمر، التي كين وهو أننا حاليا كنخصو 3 ديال المليار ديال الدرهم سنويا لهذا القضية ديال الصيانة الطرقية، يعني حوالي 46% في الميزانية ديانا، علاش؟ لأن الرصيد الطرقي الآن تجاوز تقريبا واحد 300 مليار ديال الدرهم، عدم الحفاظ عليه سيكون مضیعة بطبيعة الحال للبلاد. هاذي بالنسبة للصيانة الكبيرة جدا، أما الصيانة الاعتيادية كنتكلفنا تقريبا واحد 250 مليون ديال الدرهم سنويا.

السعي الآن هو تحصين هاذ الصيانة لكي لا تؤكل من طرف البناء، لأن مادام عندك واحد يعني واحد الغلاف استثماری، وهذا ما نسعى إليه.

كذلك، هناك موضوع الي الآن بطبيعة الحال من بعد المناشدات دياي المتعددة، أصبح مطروحا للنقاش، هو الطرق القروية والمحافظة عليها، باعتبار أنها غادي تبلغ تقريبا واحد 33 ألف كلم مع منتهى (PRDTS⁷)، فهذا الآن أصبح مناقشا، ويبدو أن الجماعات الترابية أصبح لديها حاضرا هاذ الموضوع بحدّة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير.

لاشك أنكم تشاطرونني الرأي بأن أكبر مشكلة في هاذ الموضوع تتعلق

لكن، اليوم المقترح الي بغينا نقترحوه، السيد الوزير، هو ضرورة، أنا كنعقول بضرورة تحسيس الجماعات الترابية بخطورة استعمال الماء الصالح للشرب للسقي. التسريع في تفعيل هذه الشراكات الي تكلمتو عليها، السيد الوزير، ولكن الأمر الي بغينا نتكلمو ليه هو يكون برنامج استعجالي لدفع الجماعات الترابية للانخراط في برنامج معالجة المياه العادمة واستعمال المياه العادمة الآمنة في السقي، خصوصا في المساحات الخضراء.

أيضا، الاستثمار في تجميع مياه الأمطار إن أمكن داخل المدار الحضري للجماعات، ثم أيضا تشجيع السقي الموضعي، لأن هذا حتى هو له آثار حتى في هذه الظروف، سواء تعلق الأمر بالماء الصالح للشرب أو المياه المعالجة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هو أشنو الي وقع؟ وقع واحد التطور فالمقاربة، حيث احنا في كل الحالات كنا مضطرين نديرو التطهير، ما كانش عندنا حل، لا يتصور أن المدن ديانا تبقى بدون تطهير، جينا من بعد قلنا هاذ الماء هذا هو مورد، لأن موارد ديال الماء واضحة، كين المياه المعبأة السطحية، كين المياه غير الاعتيادية الي فيها التحلية ديال مياه البحر، وكذلك هاذ الاستعمال ديال المياه العادمة المعالجة.

الكلفة بالنسبة للمياه المعالجة مرتفعة، لا وجه للمقارنة، لكن في كل الحالات هي مياه ستضيع، ملي كتوقع تضافر ديالها (la mutualisation) ديالها ما بين واحد العدد ديال الجماعات كنعقول لك الثمن ديال الكلفة ناقص، وهذا هو الذي نسعى إليه بالنسبة لواحد العدد ديال الحواضر كبيرة جدا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "ضرورة تقوية الشبكة الطرقية الوطنية والثانوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

⁷ Programme de Réduction des Disparités Territoriales et Sociales

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

هو أنت أشرت للاختناقات المرورية، يبدو أنك تتكلم على المجال الحضري، المجال الحضري أنا ما داخلش في الاختصاص ديالي، لأن أنا ما عنديش اختناقات مرورية في الطرق الكبرى، بطبيعة الحال في الطرق السيارة - خليني نجاولك الله يحفظك - الاختناقات المرورية.. طيب.

دأبا غير للتصحيح، أنت تكلمت على 250 مليون ديار الدرهم، هاذي الصيانة الاعتيادية، الصيانة الكبرى أنا تكلمت على 3 ديار المليار ديار الدرهم، وكنت أمينا معك وقلت هذا إشكال طرح ومطروح وسيطرح في السنوات المقبلة، علاش؟ لسبب بسيط، أنت عندك واحد الغلاف استثماري تقريبا ديار 6 ديار المليار ديار الدرهم، يزيد قليلا وينقص قليلا، مرتبط بالصندوق بـ (fonds spécial routier)، "الصندوق الخاص بالطرق"، خاصك تلقى التوازن المطلوب، احنا بطبيعة الحال نتحاولو أن هاذ الصيانة تاخذ المكانة ديالها الضرورية، لأنه الطريق إلا بنيتها وما درتي ليهاش الصيانة، غتكون ضيعتي الأموال ديار الدولة وخلقتي مشاكل مع المواطنين، طيب.

الآن، فيما يتعلق بالطرق القروية، أنا شرت لهذا القضية، الآن كايين إحساس كبير عند الجماعات الترابية وعند واحد العدد ديار القطاعات الحكومية، أن هاذ الصيانة خاصها تكون، لأن منين غنكلو ديك 33 ألف كلم، غيجيو المواطنين في الجماعات الترابية يقول لك أنتوما درتونا الطرق الجماعية ولكن ما كيناش الصيانة ديالها.

فيما يتعلق بالقطرة ديار أولاد برجال هذا كان مشكل مع الشركة، تحل، تحل، كايين مشكل هو مع الشركة، كايين مشكل وقع واحد المشكل تقني احنا حليناه.

ما يتعلق بالمدن لا يدخل ضمن الاختصاص ديالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه "صيانة وملاءمة الشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

بالاختناقات المرورية، والتي أمست تشكل هاجسا يؤرق سائقي السيارات مع إشراقة كل صباح جديد، وخلال ساعات الذروة مع بعض الأحيان اليوم كله.

السيد الوزير،

كما تفضلتم بأن الصيانة الطرقية وإنشاء الطرق والحفاظ على الطرق يجب الاهتمام بها وميزانيتها أكثر من 46% من الميزانية المرسودة إليها.

السيد الوزير،

نتلاحظ في هاذ المجال هذا، ورغم هاذ الرقم هذا، نقص كبير في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة بالشبكة الطرقية وهيكلية الملتقيات، مقارنة مع حجم الخصاص والضغط المتزايد جراء ارتفاع عدد مستعملي السيارات.

فحتى الصيانة كما تطرقت، أن كنتولو 250 مليون بالنسبة للصعيد الوطني، فرقم قليل، مثلا كجندو هنا نقص كبير في هاذ المجال هذا، وخصوصا الطرق الثانوية، أنا ما تنفهمش بعض الجماعات القروية مثلا، على سبيل المثال الجماعات القروية في إقليم القنيطرة، المناصرة، سيدي أحمد بلمنصور اللي حقبقة الطريق مشات بأكلها، أنا ما تنفهمش واش الروح ديار الإنسان قليلة، يعني تافهة بالنسبة للصيانة، الطرقات الآن مشات كاملة، ما بقى فيها حتى شي حاجة، ولات دوك الحفر كتوسع، كتوسع حتى ما بقاش يقدر يستعملوها، وهناك أرواح كثيرة اللي مشات جراء استعمال ديك الطريق، خصوصا مستعملي الدراجات العادية والنارية.

السيد الوزير،

كذلك، نلاحظ هناك ضعف في وتيرة سياسة إقامة الجسور والأفاق على الصعيد الوطني، التي لا تشيد بعداك إلا في حالات الضرورة القصوى وحتى التي انطلقت في تشييدها لم تنتهي بعد، فمثلا كذلك نجد مدينة القنيطرة التي أسكن بها وأقطن بها، أن قطرة "أولاد برجال" على نهر سبو أكثر من 10 سنين، الآن بقا ما تستعملت ما عرفت أشنو السبب والمشكل اللي الناس اللي لقات فديك القنطرة، أضف كذلك هناك توسيع قنطرة السكة الحديدية بشارع محمد الخامس، وتوجد بقلب مدينة القنيطرة وتعتبر الشريان الرئيسي، أكثر من سنتين وما زال مصيرها مجهولا.

والواقع، السيد الوزير، إثارنا لهذا المشكل لم ينبت من فراغ، وإنما وليد العديد من الاعتبارات التي جعلت مشكلة المرور مشكلة العصر دون أدنى مبالغة، هذه الاعتبارات التي نوجزها في ما يلي:

- الضرر الاقتصادي والمحلي، فالجوارين كلهم متضررين، هاذوك المحلات التجارية متضررين بهاذ المشكل هذا؛

- تهديد السلامة الصحية، سواء متعلقة بحوادث السير أو المتعلقة بالضغط النفسي التي تسبب الانتظارات الطويلة، وصولا إلى عملهم أو سكنهم.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات،

إن تزايد الحاجيات من التجهيزات الطرقية وصعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين الصيانة ومتطلبات توسيع الشبكة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للنقل عبر الطرقات، يعقد بالتأكيد مهمة المستعملين لهذه الطرق. وعليه، نسألكم عن برنامج الوزارة لصيانة وملاءمة وتوسيع الشبكة الطرقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

إذن عطفًا على ما كنت قلت سابقًا، إذن عندنا الشق الأول هو الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد الطرقي، راه أنا تكلمت عليه، تنخصو له تقريبا 3 ديال المليار ديال الدرهم سنويا، ونحاول أن نحافظ على هاذ 3 ديال المليار ديال الدرهم حوالي 46% من الميزانية، وأنا التصور اللي كان عندي هو أننا نرفعو هاذ النسبة هاذي، لأن أنا قلت لك بأنه الرصيد الطرقي وطنيا يتجاوز 300 مليار ديال الدرهم، ثم كين بطبيعة الحال التوسيع ديال الشبكة الطرقية والملاءمة ديالها مع حاجيات حركة السير، وهاذي عادة إما توسيع أو بناء جديد، هذا تياخذ تقريبا القسط الآخر حوالي 54%، وهو اللي تيكون عندنا فيه إشكالات، لأنه قد تحل مستجدات ونكون ملزمين بها، بحال دابا الطريق ديال ترينت- الداخلة اللي كتكلف تقريبا 10 ديال المليار ديال الدرهم، ثم هناك الصيانة الاعتيادية، هاذ الصيانة الاعتيادية الرقم ديال 250 مليون ديال الدرهم واخا تبيان صغير، لكن علاش صيانة اعتيادية؟ لأن تتقوم بها الفرق ديال وزارة التجهيز بالآليات ديالها وبالمهندسين ديالها وكذا، فإذن فهاذ الثلاثة ديال المستويات نتحاولو بطبيعة الحال أننا نوجدو التوازن المطلوب.

عندنا إشكال بطبيعة الحال، أن الصندوق ديال التمويل (fonds spécial routier) "الصندوق الخاص بالطرق" هو مرتبط بالمداخيل ديال (la TIC⁸) ديال الوقود، فتتعرف صعود وهبوط وتياثر بالتبع على الميزانية المخصصة للطرق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

هو في الحقيقة كما جا على اللسان ديالكم في الأخير، ربما الميزانية لا تسمح بتدبير مجموعة ديال هاذ المشاريع، واللي تقدرو تقولو، السيد الوزير، بأنه دارت الوزارة مجهود كبير، ولكن الغريب في الأمر فهاذ الآونة الأخيرة وهاذ السنوات الأخيرة ولينا تشوفو وزارة التجهيز تراجعت على الأداء ديالها، ربما كنا كنشوفو وزارة التجهيز تزخ بمجموعة ديال الأطر اللي في الحقيقة تخرجت منها ولاية وعمال ووزراء ورؤساء على مؤسسات كبيرة، كانت وزارة التجهيز كنعطي واحد المثل للوزارات الأخرى، كان فين تشوفو (un ingénieur) واقف على واحد الطريق وتيلبس (le gilet) ديال وزارة التجهيز، تنكونو مطمئنين. دابا، السيد الوزير، انقلبت الآية ولينا تشوفو مجموعة ديال الطرقات، مجموعة ديال الصفقات ومجموعة ديال المشاريع متعثرة، احنا في 2021 كنا نمشيو من الحسن إلى الأحسن، دابا احنا تراجعتنا.

احنا بغيناك، السيد الوزير، تعطينا جواب وجيه على هاذ التراجع أشنو هو؟ واش ربما كين خلل في المنظومة ديال الصفقات العمومية؟ واش كين خلل في الحكامة؟ واش كين خلل في التدبير؟

نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، تأهيل المحاور الطرقية الإستراتيجية مثلا جهة بني ملال - خنيفرة، نعطيك على سبيل المثال أزيلال، أزيلال الطريق الوطنية اللي كترتبط بين بني ملال، بين أفورار وأزيلال راه كارثة، السيد الوزير، درنا كارثة بيئية ودرنا واحد الكارثة كبيرة وعطلنا جميع المصالح ديال إقليم أزيلال وديال ساكنة أزيلال وبين الويدان.

اليوم نعطيك على سبيل المثال واحد الإنسان مرض من أزيلال بغى يدير الطريق من أزيلال على بين الويدان، على أفورار ويهبط للمستشفى الإقليمي الجهوي ديال بني ملال، اليوم، السيد الوزير، كان تدير ساعة، ساعة ورع، ساعة ونص، اليوم خاصو يدير 5 ديال السوايح، لأن الطريق مغلقة، الأشغال - آش غادي نقول لك؟ - كارثة، وبغينا نطلبو منك، السيد الوزير، أنك تزور وتمشي تشوف هاذ المنطقة، بعدما كانت واحد المعلمة تاريخية، ذاك (le tronçon) الرابط بين أزيلال وأفورار كانت واحد المعلمة، السيد الوزير، وكان واحد الطبيعة خلاصة بحال إلى تدور فسويسرا، دابا اليوم ولات كارثة بيئية، السيد الوزير، الناس دابا ملزمين أنهم يغيرو المحور ويديرو محور عبر "وايزغت" ويهبطو على "تمويلت" ويهبطو على أفورار، والأشغال اليوم 6 سنوات ديال الأشغال ومازال الأشغال ما تقدمت بـ 15 حتى لـ 20%، السيد الوزير.

احنا تنعرفو الزاهة ديالكم وتنعرفو الكفاءة ديالكم، السيد الوزير، رحمة بهاذ الناس ديال أزيلال أنكم تتدخلو وتشوفو هاذ المقطع الطرقي.

نعطيك المقطع الطرقي 306 الطريق الجهوية الرابطة بين "بين الويدان"

⁸ Taxe Intérieure de Consommation

و"واويزغت" عبر "تاكلت" و"أربعاء آيت أوقيلي"، هاذ الناس راه انزلو، بغينا نفكو لهم العزلة، هاذ الناس خليناهم منعزلين، الناس ديال "تاكلت" إلى بغاو يميشو لأزيلا ما عندهم منين يدوزو، والطريق الأشغال، السيد الوزير، أنا لا أحملك المسؤولية، ولكن الشركات اللي كتشتغل خاص يتفتح معها تحقيق ونشوفو أشنو هو هاذ المشكل، لأن مشكل محابة ديال الشركات، واش كين تكتم على الشركات؟ واش كين..؟ 5 أعوام والأشغال على 15 كيلومتر ديال الطريق، هذا لا يعقل السيد.. السيد الوزير، تتطلبو منك..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.
الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو الحمد لله، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تزخر بطاقات كبيرة جدا، ولا أدل على ذلك أننا الآن قطاع الماء ولى في وزارة التجهيز، وهذا كان الغرض منو هو أن هاذك (la pépinière) ديال المهندسين اللي كيشغلو في الهندسة المدنية يمكن لهم يشغلو في هاذ القطاعات. صحيح، وزارة التجهيز يقع لها ما يقع للإدارة العمومية بشكل عام على مستوى الأجور، أنت عارف دابا القطاع الخاص ما بين مهندس جيد يتخلص في القطاع الخاص إلى غير ذلك، لكن هاذي كلها إشكالات على كل حال نعالجها.

بالنسبة للمقاولات، الموضوع أكبر من ذلك، علاش؟ لأن المنظومة المقاولاتية احنا اللي صنعناها، وأنا راه تكلمت البارح في مجلس النواب، وأعيد الكلام، كل مشروع احنا كنطلقوه خاصنا نشوفو فيه مناصب الشغل التي تحدتها المقولة، هل تقع لدينا مشاكل مع المقاولات؟ صحيح، وأنا أقول لك "أبغض الحلال عند الله هو الطلاق"، احنا أبغض الحلال عندنا هو الفسخ، ناهيك على أن السادة المنتخبين دائما كيقولوا لنا ياودي ما كرهناش المقاولات ديانا على المستوى الجهوي والإقليمي، يتحركو.

بطبيعة الحال ملي تدير أنت طلب العروض، طلب العروض هو أعمى، وكنتيج أنت ما كنتونش عارف واش والشركة عندها مشكل في (la trésorerie)، واش عندها مشكل حتى كيحول لك المشكل. حدو يوقع لك المشكل ما بين الفسخ وإعادة ذاك الشي قد تأخذ سنة.

على كل حال، هاذ الموضوع أنا نعاود نرجع له لأنه ما عنديش المعطيات كلها، لكن أعدمك بأنه إلى كانت شي حاجة اللي خاصها تدار رانا درتها (déjà) في شفشاون بالنسبة لهاد التجاوزات، أنا غنعلها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السابع والأخير في هذه الجلسة وموضوعه "التأخر

الحاصل في إنجاز برنامج السدود".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المحمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اعتبارا للأهمية القصوى لبناء وتشيد السدود ببلادنا، خصوصا في المناطق الجافة وشبه الجافة، فإننا نستوضحكم، السيد الوزير، على المشاكل اللي عرفها هاذ البرنامج وهاذا الاستراتيجية اللي بعض السدود اللي كانت غنطى الانطلاقة ديالها ولكن ما كايناش، ثم تعثر وبطء الأشغال في البعض الآخر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، بغيت نجاوبك على التأخر ولكن ما عرفتش التأخر بعلاقة مع ماذا؟ لأنه التأخر بعلاقة مع برنامج. اللي عندنا الآن هو البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة بين 20 و 27 اللي كان أعطى الانطلاقة ديالو سيدنا الله ينصرو، هذا في 20 سد. أنا في 2020 درت 5 سدود، في 2021 غندير 5 سدود، وغنخلي 5 سدود ل 2022، بمعنى هاذك الشي ديال 7 سنين أنا درتو في 3 سنين.

الذي وقع الآن أشنو هو؟ هو أنه (la cadence)، يعني الوتيرة باش كانوا تيدارو السدود في بلادنا كانوا بمعدل 2، بعض السنوات درنا واحد.. أنا أثبتت بأن الإدارة المغربية والمقاولات المغربية ومكاتب الدراسات المغربية بإمكانها ترفع الوتيرة، هاذ الشي علاش درنا في سنة 2020، 5 سدود، وماشي سدود سهلة، لأن عندك "الرتبة" فيه مليار أمتار مكعبة، عندك "بني عزيان" اللي كان شحال هاذي هو تينتظر فيه 45 مليون أمتار مكعبة، عندك التعلية ديال "مُجد الخامس" غيطلع من 200 مليون للمليار ديال الأمتار المكعبة، وعندك سد "كدية البرنة" واخا هو فيه 12 مليون ولكن هو سد منظم، (c'est un barrage régulateur) اللي غيفسخ المجال ل 72 ألف هكتار، وعندك سد "المحتر السوسي" اللي غيمر من 40 مليون ديال الأمتار المكعبة ل 280 مليون، 7 أضعاف..

هاذ السنة عندك سد غادي يكون في "وادي الخضر" بإقليم أزيلال، عندك سد ديال "تاكزيرت" بإقليم بني ملال، عندك سد "تامري" بعمالة

فيما يخص نرجعو لهاذ المسألة اللي جاويتي السيد.. الزميل ديالنا، الإشكال الحقيقي ديال الصفقات العمومية، راه انتوما حكومة، السيد الوزير، حكومة منسجمة راه احنا كنشكو لكم، راه انتوما اللي خاصكم تشوفو هاذ الحلول، معكم وزير المالية، معكم كذا، حكومة منسجمة، خاصكم تشوفو الحل، لأن كاين بعض المقاولات فعلا اللي كتطفل في هاذ الصفقات اللي كتدخل، ما عندهاش إمكانيات وكذا، وكنعصب كما قلتي انت، خاصكم تشوفو الحل لهاذ الشي ديال فالفسخ ديال.. لأن في جميع المؤسسات، راه ماشي غير في هاذ الشي ديال السدود اللي كنتذاكرو عليه ولا في الوزارة ديالكم، في جميع القطاعات في جميع.. حتى الجماعات الترابية كيوقع هاذ الإشكال الحقيقي اللي عندنا فيه، ولكن كيخصنا تشوفو، الحكومة اللي كيخصها تشوف الإشكال لهاذ المسألة ديال الصفقات العمومية والمقاولات اللي كيخصها تختار بأن غادي تكون في المستوى ديال هاذ التطلعات ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى من ثواني.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال، أنا قلت لك بالنسبة لهاذ البرامج ديال السدود ما تنطلش واش كاين تأخر. بالعكس، احنا غادين باش نرفعو الطاقة الاستيعابية.

بالنسبة للسدود تقع إشكالات اللي هي إشكالات موضوعية، ملي تدير واحد السد عندك، خاصك تشوف الموقع ديالو وخاصك تشوف الآثار ديالو على الساكنة، ويمكن قد تعدل عنه. راه الباراج ديال "باب وندر" اللي فيه مليار ديال الأمتار المكعبة راه أنا جمدتو دابا لأن كان غيأثر على واحد العدد ديال الساكنة وعوضاه بـ "الرتبة".

فيما يتعلق بـ "تاكزيرت"، أنا لم أقل.. أنا ما عمرني قلت بأنه غيتبني في 2021، ما قلتش هاذ الكلام هذا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

.. غير لكي لا تنسب إلي أمرا غير صحيح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ونشكر السادة والسيدات المستشارين كذلك على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

أكادير إدوتان، وعندك سد "الحنك كرو" بإقليم فكيك، وعندك التعلية ديال سد "إمفوت"، هذا دليل على أن الإدارة المغربية يمكن لها ترفع الوتيرة، ونحن بحاجة إلى رفع الوتيرة، إلى مشينا بالوتيرة ديال 5 سدود هاذ البرنامج ديال 20-27 غندخلو فيه سدود اللي مبرمجة عندنا في المخطط الوطني ديال 20-50.

طيب، لماذا رفع بناء السدود بشكل.. برفع الوتيرة؟ باش الطاقة الاستيعابية نوصلوها لـ 32 مليار ديال الأمتار المكعبة لأن عندنا تقريبا دابا 19، ملي غنرفعو الوتيرة غادي يمكن لنا هاذك نزاجو بين السنوات الجافة والسنوات الماطرة، وهذا في حكم الممكن بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، حسب.. لأن احنا عندنا معطيات ملي قلنا بأن هناك واحد البرنامج واستراتيجية ديال بناء السدود ببلادنا 2009-2020 اللي حوالي 30 سد، وحسب تقرير ديال اللجنة الموضوعاتية المؤقتة اللي كان دارها هاذ المجلس الموقر كئلا حظو بأن هاذ البرنامج هذا ديال 2009-2020 بالاه تحققت فيه 20% من المسائل ديال هاذ المشاريع هاذو.

هناك واحد العدد كبير اللي فيه تعثرات في المشاريع، هذا برنامج يفترض أن يكون المغرب أنجزه مطلع 2020، وتذاكرتو، السيد الوزير، على أرقام، لأن ملي كنتذاكر معك في هاذ المسألة هاذي، عندنا أرقام، ولكن لا يسمح لنا الوقت باش غادي نسرودها كاملة، ونعطيوكم معطيات اللي وصلت لها هاذ اللجنة.

ثم هناك التزام كما تذاكرتو، السيد الوزير، فعلا بأن احنا نتبعنا الجواب ديالكم بالأمس بمجلس النواب، هناك هاذ السيد ديال "تاكزيرت"، أنا ما عرفتش واش، السيد الوزير، نسيتمو لأن في إحدى الجلسات اللي تدارت هنا في هاذ المجالس ديالنا ديال مجلس النواب وهنا، التزمتو بأن هاذ "تاكزيرت" 2020 غتسالا؟

إذن هنا كنتساءلو بأن التأخير اللي واقع في هاذ المشاريع، ثم هناك إشكال حقيقي ديال حتى مكاتب الدراسات اللي كتقوم بهاذ السدود، اللي كنتذاكرو عليها.

نعطيوكم واحد المثال، السيد الوزير، وهو سد "الحاشف" الموجود في إقليم طنجة، سد كبير جدا وكذا، ولكن الروافد ديالو، الروافد ديال المياه الشتوية وكذا، ذاك الشي قليل، لأن ماشي بذك الاستيعاب وذك الحجم ديال ذك السد اللي كيخص حتى المناطق فين غادي تدارو السدود راه كيخصها تكون دراسة مضبوطة وتكون..